الموسم الثاني
للانصات المركزي

الرئيسان بافل و بارزاني : اهمية وحدة الموقف الكردي إزاء التحديات

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الاحد
2022/08/07
No. : 7685

عش الشعبوية اللاسعة

ازدهار التفاهة.. إلى أين؟

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الرئيسان بافل طالباني ومسعود بارزاني: وحدة الموقف الكردي إزاء التحديات
- واشنطن ولندن نجددان دعمهما لاقليم كردستان والبيشمركة
- حراك أممي وتأكيدات على التمسك بالمسارات الدستورية
- قفزة إيرادات النفط تنقذ اقتصاد العراق من الانهيار

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- كاروان ياروبس : العراق في دوامة الأزمات
- شمخي جبر: نظام الحكم
- شيرزاد صمد: مطالب المتظاهرين و امكانية تحقيقها؟
- مازن صاحب: الديمقراطية المطلقة ام الديمقراطية المسؤولة؟
- عادل الجبوري: صراع الفرقاء في العراق بين أسوأ الخيارات وأفضلها
- امريكا وايران ومستقبل العملية السياسية بالعراق

المرصد التركي و الملف الكردي

- إيرول كاتيريسي أوغلو: أتمنى أن يكون الكرد أتراكا!
- أردوغان مع بوتين للمرة الثانية خلال شهر.. ما المطروح على الطاولة؟
- أوهام العثمانية الجديدة والتخبطات السياسية

المرصد السوري و الملف الكردي

- صالح مسلم: دول العالم تعرف نوايا أردوغان العدوانية تجاه الكرد
- براء صبري : الغزو التركي الوشيك وتداعياته على علاقة "قسد" بواشنطن
- خطة تركيا الكبرى في سوريا

المرصد الايراني

- واشنطن عن محادثات فيينا:اكتملت و الوقت ينفد
- بلومبرغ: اتفاق أو لا اتفاق خلال 72 ساعة في فيينا
- محمد صالح صدقيان: ماذا تريد إيران.. وماذا نريد نحن العرب؟

رؤى و قضايا عالمية

- محمد المحمود: ازدهار التفاهة.. إلى أين؟
- محمد المنشاوي: أي نظام دولي قيد التشكيل؟
- د. يوسف مكي: أوضاع اقتصادية عالمية صعبة
- حمد الماجد: عش الشعبوية اللاسعة
- محمد جميل احمد: فيسبوك و«الإعلام الجديد» !

العدد: 7685... 2022-08-07

الرئيسان بافل طالباني ومسعود بارزاني:

وحدة الموقف الكردي إزاء التحديات

عقد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني اجتماعا يوم الخميس ٢٠٢٢/٨/٤،في بيرمام.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره كل من قوباد طالباني ود. فؤاد حسين، التباحث وتبادل الآراء لتقييم الوضع العراقي الحالي ومستجداته.

وحرصا على إعادة تنظيم البيت الكردي، تقرر في الاجتماع مايأتي:

العمل على وحدة موقف القوى السياسية الكردستانية إزاء التحديات التي تواجه العراق وإقليم كردستان، وستستمر الاجتماعات من أجل هذا الهدف المنشود.

* المرصد

واشنطن ولندن تجددان دعمهما لاقليم كردستان والبيشمركة

أكد وزير البيشمركة في إقليم كردستان، شورش إسماعيل، أن الولايات المتحدة تعد عاملاً مساعداً، وقد بذلت جهوداً كبيرة مع العراق كي تبدأ الألوية المشتركة عملها لغلق الفراغات الأمنية بين قوات البيشمركة والجيش العراقي، بهدف منع تحركات داعش والتهديد الذي يشكله في المنطقة.

وأضاف شورش إسماعيل الذي يزور الولايات المتحدة، في مؤتمر صحفي الجمعة، أن «أي مسألة تطرح في العراق، تواجه بعقبات.

ورداً على سؤال حول اجتماعاته مع أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، والمسؤولين الأميركيين والبريطانيين، أوضح أن الحلفاء في الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا يؤكدون أهمية توحيد قوات البيشمركة.

بشأن القصف الذي تتعرض له مناطق إقليم كردستان من قبل تركيا والمجموعات المسلحة، نوّه إلى أن «إقليم كردستان يواجه مخاطر كبيرة»، مضيفاً أن «الاعتداءات التي تعرض لها إقليم كردستان من قبل تركيا والمجموعات الإرهابية، ليست الأولى ولن تكون الأخيرة». وأضاف أن الهجمات التركية ألحقت ضرراً كبيراً بإقليم كردستان والمدنيين، لافتاً إلى أنهم أكدوا في جميع اللقاءات ضرورة أن تحل القضية «بطريقة سلمية، وأن تستأنف عملية السلام مع تركيا، وقد يكون ذلك الحل الأمثل والأقصر لمنع إزهاق الدماء».

وزير البيشمركة، لفت إلى أن الولايات المتحدة وأصدقاء إقليم كردستان «يفخرون بالسلام والاستقرار والتعايش المشترك» بين المكونات والطوائف المختلفة في إقليم كردستان، وذلك ما يميز إقليم كردستان، ولابد من تطويره.

وكان وزير شؤون البيشمركة في اقليم كردستان شورش اسماعيل، قد أعلن في وقت سابق، عن إجراء وزارته لعدة إصلاحات بالتعاون مع مستشارين أمريكيين ومن دول اخرى، مشيرا الى ان الحرب ضد داعش لم تنته بعد، فيما أكد جنرال أمريكي ان بقاء القوات الأمريكية في العراق من مصلحة الشعب العراقي.

وخلال مراسم نظمت في إطار زيارة الوزير الى الولايات المتحدة، بحضور ممثلة حكومة اقليم كردستان في واشنطن

بيان سامي عبد الرحمن، و نائبة مساعد وزير الدفاع الأمريكي دانا ستراول، وعدد من الضباط والقادة العسكريين، أكد شورش اسماعيل انه «لدينا شراكة ستراتيجية مع الولايات المتحدة. البيشمركة، الجيش العراقي، أمريكا، ودول التحالف، قمنا معا بهزيمة داعش وانهاء خلافته»، مضيفاً انه «نحن في وزارة البيشمركة نرى أهمية هذه العلاقة دائماً».

ومع هزيمة داعش وانهاء «دولة الخلافة»، لا تزال هناك حركة لمسلحي داعش في بعض مناطق اقليم كردستان نتيجة للفراغ الأمني الموجود في المنطقة.

وفي هذا السياق، ذكر وزير البيشمركة ان «الحرب ضد داعش لم تنته بعد، وبمساعدة مستشاري القوات الأمريكية والحلفاء يمكننا مقاومة خلايا داعش التي تسعى الى العودة ولتنفيذ الأعمال الإرهابية».

وكان إجراء الإصلاحات في وزارة البيشمركة احد المحاور الرئيسية التي ناقشتها تلك الاجتماعات، وأوضح شورش اسماعيل انه «سنجري مجموعة إصلاحات في وزارة البيشمركة، بمساعدة مستشاري أمريكا والدول الأخرى».

مايكل باربيرو: لدينا مشاكل مع تركيا حول اقليم كردستان

الى ذلك اكد المستشار الأمريكي المتقاعد مايكل باربيرو، أن «العلاقة بين الجيش الأمريكي والبيشمركة علاقة قوية ووثيقة».

فيما يتعلّق بعمليات العسكرية والقصف التركي، قال باربيرو ان «الولايات المتحدة تريد التعامل بحساسية مع تركيا، لأنها عضو في الناتو، رغم وجود مشاكل بيننا منذ عام ٢٠٠٣ بسبب مسألة اقليم كردستان وهي مستمرة. لكننا نأمل ان تقوي تركيا علاقاتها مع الكرد وكل العراق».

وعن بقاء القوات الأمريكية في العراق، لفت الجنرال الى انه «انا ارغب بأن تبقى الولايات المتجدة هناك وقلت ذلك عام ٢٠٠٣. ارى ان هذا سيكون قراراً جيداً لشعب العراق والحكومة في واشنطن، لكن يجب على القادة العراقيين تشكيل حكومة اولاً، وهو من مصلحة كل الشعب العراقي وليس جهة معينة، لأنه عندما ننظر الى ماضي العلاقات الأمريكية العراقية والتحديات الامنية في المنطقة، فهم بالتاكيد يريدون بقاء أمريكا».

بريطانيا: نواصل دعم البيشمركة وداعش لا يزال «خطرا جديا»

الى ذلك، أكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل دعم القوات العراقية وقوات البيشمركة في الحرب ضد الإرهاب، مؤكدة أن تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار في العراق والمنطقة والعالم.

وقال وزير القوات المسلحة البريطانية، جيمس هيبي، في بيان، ان وفدا رفيع المستوى برئاسة وزير البيشمركة شورش اسماعيل زار بريطانيا وكان في استقباله وزير القوات المسلحة جيمس هيلي وكبير مستشاري الدفاع البريطانية للشرق الاوسط وشمال افريقيا المارشال سامي سمبسون ومدير شؤون الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية ستيفن هيكي وعدد من كبار الضباط.

وأفاد البيان، ان الاجتماع بحث آخر التطورات في الحرب ضد الارهاب في العراق ومخاطر عودة ظهور التنظيم المتشدد.وبحسب البيان، فإن الجانبين كانا متوافقين في الرأي بأن داعش لا يزال يشكل خطرا جديا على العراق والمنطقة والعالم.

وأكد الوزير البريطاني استمرار بلاده ضمن إطار التحالف الدولي ضد داعش، مؤكدا مواصلة الدعم من جانب المملكة المتحدة للعراق وإقليم كردستان وقوات البيشمركة في مواجهة داعش.

حراك أممي وتأكيدات على التمسك بالمسارات الدستورية

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

أعلنت ممثلة بعثة الامم المتحدة في العراق «يونامي»، جينين بلاسخارت، أنها بحثت مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في الحنانة بمدينة النجف، أهمية إيجاد حل للأزمة السياسية.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقدته بلاسخارت الجمعة، في مدينة النجف، عقب انتهاء اجتماعها مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

ممثلة بعثة الامم المتحدة في العراق «يونامي»، وصفت لقاءها مع الصدر بأنه «كان جيداً»، مضيفة: «شرف كبير لي كان هذا اللقاء، واحيانا الافضل ان لا نتحدث بشكل علني عن هذا اللقاء»، مبينة ان «الصدر سيقول ما بجعبته لاحقاً».

** كما بحث رئيس تحالف الفتح هادي العامري ومبعوثة الامم المتحدة جينين بلاسخارت، الخميس، الوضع السياسي والقصف التركي.

وقال مكتب العامري في بيان، إن «رئيس تحالف الفتح هادي العامري استقبل في مكتبه ببغداد، مبعوثة الامم المتحدة جينين بلاسخارت»، مبينا أنه «تم بحث آخر مستجدات الوضع السياسي وسبل معالجة الانسداد الحاصل وضرورة استمرار الحوارات والتفاهمات للوصول الى نتائج واقعية مقبولة تعتمد الأطر الدستورية». وأضاف، أنه «تمت مناقشة ملف القصف التركي والتجاوزات التي تحدث من قبل الاتراك على الحدود العراقية».

من جانبها، أكدت بلاسخارت «على ضرورة استقرار الوضع السياسي في العراق والوصول الى حلول مشتركة ترضي جميع الاطراف».

** وأعلن عضو الهيئة العامة لتيار الحكمة رحيم العبودي، أن المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في

العراق، جينين بلاسخارت، قدمت مبادرة لحل الأزمة السياسية، يتمثل إطارها العام في عقد مؤتمر للحوار برعاية الأمم المتحدة، منوّهاً إلى أن الزيارة المرتقبة لهادي العامري إلى مقتدى الصدر، مرتبطة بنتائج الزيارة المرتقبة لبلاسخارت إلى الإطار التنسيقي.

رحيم العبودي، بيّن لشبكة روداو الإعلامية، أن زيارة جينين بلاسخارت إلى مقتدى الصدر، جاءت ضمن مبادرة لحل الأزمة السياسية في العراق، موضحاً أن بلاسخارت تتوسط حالياً بين الأطراف الشيعية. وأضاف أن الإطار العام للمبادرة يتمثل في عقد مؤتمر للحوار تشرف عليه الأمم المتحدة، وتشارك فيه جميع الأطراف الشيعية والسنية والكردية.

عضو الهيئة العامة لتيار الحكمة، أشار إلى أن بلاسخارت من المقرر أن تنقل رد الصدر على المبادرة، شفهياً أو عبر زيارة، إلى الإطار التنسيقي في غضون يومين، مبيّناً أن الإطار التنسيقي سيعقد بعد ذلك اجتماعا لبحث رد الصدر.

الإطار يؤكد دعمه لأي مسار دستوري لمعالجة الأزمات

الى ذلك أكد الإطار التنسيقي دعمه لأي مسار دستوري لمعالجة الأزمات السياسية وتحقيق مصالح الشعب بما في ذلك الانتخابات المبكرة.

وجاء في بيان اصدره الإطار، عقب اجتماعه الخميس في منزل زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم في بغداد، ما يأتي:

«يؤكد الاطار التنسيقي دعمه لأي مسار دستوري لمعالجة الازمات السياسية وتحقيق مصالح الشعب بما ذلك الانتخابات المبكرة بعد تحقيق الاجماع الوطني حولها وتوفير الاجواء الامنة لاجراءها و يسبق كل ذلك العمل على احترام المؤسسات الدستورية وعدم تعطيل عملها.. ويبقى سقفنا القانون والدستور ومصلحة الشعب».

الاطار التنسيقي
٢٠٢٢/٨/٤

المالكي: إجراء أي انتخابات مبكرة يجب أن يتم وفق الدستور والإجماع الوطني

كما أكد رئيس ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي، أن إجراء أي انتخابات مبكرة يجب أن يتم وفق الدستور والإجماع الوطني.

وفي تغريدة للمالكي، جدد التأكيد على أن «الالتزام بالآليات الدستورية والقانونية، هو الخيار الوحيد الذي يجنب العراق الأزمات المتلاحقة التي ألحقت أضراراً فادحة بالمصالح العليا للشعب العراقي وعرضت السلم الأهلي إلى مخاطر جدية».

وأضاف: «إن إجراء إجراء أي انتخابات مبكرة يجب أن يتم وفق الدستور والإجماع الوطني وبما يعزز الوحدة الوطنية ويمنع تكرار ما حدث في الانتخابات السابقة».

المالكي، اتهم الانتخابات السابقة بأنها «شهدت عملية تلاعب غير مسبوق، ومانزال نعاني من تداعياتها وآثارها السلبية التي أحدثت شرخاً خطيراً في النسيج الاجتماعي».

تغريدة جديدة للصدر: حل البرلمان بات مطلباً شعبياً

في غضون ذلك، دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر القيادات السياسية الكردية والسنية والشيعية لوقفة جادة من اجل انقاذ العراق من الفساد، مؤكدا ان حل البرلمان بات مطلبا شعبيا وسياسيا ونخبويا.

الصدر في تغريدة له على منصة التواصل تويتر السبت، قال انه «جاءت ردود إيجابية فيما يخص حل البرلمان، وان هناك تجاوبا شعبيا وعشائريا ومن الأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني وخطباء المنبر الحسيني بل ومن بعض علماء الحوزة العلمية الشريفة ومن بعض القيادات السياسية الكردية والسنّية بل والشيعية أيضاً».

ودعا الصدر هذه القيادات لـ»وقفة جادة لإنقاذ العراق من أنياب الفساد والتبعية ولكي نقوم بتصحيح مسار العملية السياسية التي أضرّت بالعباد والبلاد». وجدد دعوته لهم الى «كلمة سواء والى أفعال جادّة وحقيقية ولنبتعد عن الحوارات الهزيلة فالعراق بحاجة الى الأفعال لا الأقوال»، مضيفا ان «الشعب يصبو الى الإصلاح الحقيقي الذي ينقذهم مما هم فيه من معاناة، لم يعد الصبر عليها محموداً».

ونوه الصدر الى ان «الثوار مستمرون بثورتهم حتى تحقيق المطالب ولن يتنازلوا على الإطلاق فهي فرصتهم الوحيدة والأخيرة»، داعيا إياهم الى الاستمرار «حتى تحقيق المطالب وأنا معكم أيها الشعب الأبيّ للضيم كإمامه الحسين». وأكد ان «حلّ البرلمان بات مطلباً شعبياً وسياسياً ونخبوياً لا بديل عنه».

الحلبوسي: نؤيد المضي بانتخابات نيابية خلال مدة زمنية متفق عليها

الى ذلك، أكد رئيس مجلس النواب العراقي، محمد الحلبوسي، تأييده المضي بانتخابات نيابية خلال مدة زمنية متفق عليها.

وجاء في تغريدة للحلبوسي «إن مجلس النواب ممثل الشعب، وتلك الجماهير التي احتشدت هي جزء من كيانه وضميره، والتي لا يمكن بأي حال إغفال إرادتها في انتخابات مبكرة التي دعا إليها سماحة السيد مقتدى الصدر».

وأضاف: «نؤيد المضي بانتخابات نيابية ومحلية خلال مدة زمنية متفق عليها، للشروع مجدداً بالمسيرة الديمقراطية تحت سقف الدستور والتفاهم، بما ينسجم مع المصلحة الوطنية العليا للبلاد».

المسارات الدستورية لحلّ البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة

من جانبها، فسّرت اللجنة القانونية النيابية السبت، مسارات حلّ البرلمان والتأسيس لإجراء انتخابات مبكرة، من الناحية القانونية والدستورية.

وقال رئيس اللجنة محمد عنوز، إن «طلب انتخابات مبكرة هو موقف سياسي يستند على إمكانية حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، ودستوريا ممكن حلّ المجلس إذا كان المجلس مستعداً».

وأضاف «هناك مساران لحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة، الأول هو عن طريق تقديم مقترح من رئيس الوزراء وموافقة رئيس الجمهورية، والثاني يتم عن طريق طلب من ثلث أعضاء مجلس النواب والتصويت بالأغلبية المطلقة وهي النصف زائد واحد». وتابع «نخاطب كل القوى العراقية في داخل البرلمان وخارجية من أيد فكرة الانتخابات المبكرة أن يفصح عن طريقة تنفيذ تلك الانتخابات».

وأشار إلى أن «البرلمان لا يحل نفسه بشكل مباشر، ويفترض إذا تم الاتفاق بإجراء الانتخابات عبر المؤسسات

الدستورية، فإن الكتل السياسية ستكون مسؤولة عن توفير مستلزمات تلك الانتخابات والتخصيصات المالية وقضية المفوضية وغيرها من الالتزامات». وبين «لا يجوز القفز على أي قاعدة دستورية أو قانونية لأن ذلك يؤدي إلى انعدام الثقة لدى المواطن، نحن نعيش حالة عدم اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة».

الفياض: نظام الحكم توافقي ولا يمكن القبول بموقف واحد لجهة معينة

وقال رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض الخميس، ان الحكومة الحالية هي حكومة تصريف أعمال ولا تمتلك صلاحيات إعادة الانتخابات، فيما بين ان مطالب حل البرلمان قضية كبيرة لا يمكن القبول بها عندما تطرح من قبل جهة واحدة.

وأفاد «الفياض» في تصريحات لقناة الجزيرة الفضائية، بأن «مقترحات زعيم التيار الصدري لحل الأزمة يمكن مناقشتها للتوصل لمواقف مشتركة بشأنها».

وتابع: «مطالب حل البرلمان قضية كبيرة لا يمكن القبول بها عندما تطرح من قبل جهة واحدة».

وأضاف: «نظام الحكم في العراق بحسب الدستور توافقي، ولا يمكن القبول بموقف واحد لجهة معينة».

وزاد: «طلبنا من الصدر الانفتاح على الآخرين وهو ما زال موجودا في المشهد السياسي رغم استقالة نوابه».

وذكر «الفياض» أن «الحكومة الحالية (برئاسة مصطفى الكاظمي) هي حكومة تصريف أعمال وإعادة الانتخابات ليست من صلاحياتها».

واستطرد: «حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة سيكون حلا في حال اتفاق جميع الكتل والأطراف السياسية الأخرى».

العامري يعلن تأييده لخطوة حل البرلمان

في الأثناء، أعلن رئيس تحالف الفتح هادي العامري، الخميس، تأييده لإجراء انتخابات مبكرة، وهو دعوة وجهها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

وقال العامري في بيان "نؤيد إجراء الانتخابات المبكرة التي دعا اليها السيد الصدر، ولاسيما أن الانتخابات السابقة شابتها الكثير من الشبهات والاعتراضات". وأضاف أن هذا يتطلب حوارا وطنيا شاملا من أجل تحديد موعد وآليات ومتطلبات اجرائها، وتوفير المناخات المناسبة لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة تعيد ثقة المواطن بالعملية السياسية".

الحكيم: الإصلاح يحتاج إلى اعتماد السياقات القانونية والدستورية لتنفيذه

هذا وجدد رئيس تحالف قوى الدولة عمار الحكيم الخميس، دعوته للقوى السياسية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الأوضاع الراهنة، مشيراً إلى أن التغيير والإصلاح يحتاج إلى اعتماد السياقات القانونية والدستورية لتنفيذه.

وذكر بيان صادر عن مكتب الحكيم، إن رئيس تحالف قوى الدولة بحث خلال لقائه السفير البريطاني لدى بغداد مارك برايتون، تطورات المشهد السياسي في العراق والمنطقة وتعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وبريطانيا، مؤكدا على ضرورة الحوار بين الأطراف السياسية تحت سقف الوطن والمصلحة الوطنية.

ونقل البيان عن الحكيم تأكيده أن التغيير والإصلاح يحتاج إلى اعتماد السياقات القانونية والدستورية لتنفيذه، وأن

النظام السياسي حدد آليات الإصلاح والتغيير من داخله". مجددا دعوته "لكل القوى السياسية إلى تحمل مسؤولياتهم تجاه الوضع السياسي الحالي"، كذلك جدد تأييده للمبادرة التي طرحها رئيس الحكومة الحالية.

صادقون : البرلمان معطل ولارقابة على قانون الأمن الغذائي

وأكدت النائبة عن كتلة صادقون النيابية سهيلة السلطاني، أن الدور الرقابي لمجلس النواب بات معطلا، كاشفة عن عدم وجود رقابة على خطوات تطبيق قانون الأمن الغذائي الذي صوت عليه مجلس النواب.

وقالت السلطاني، إن" الدور الرقابي والتشريعي معطل حاليا بسبب التظاهرات التي دعا لها التيار الصدري داخل البرلمان". وأضافت، أنه «لا توجد رقابة فعلية من قبل الاعضاء واللجان النيابية على اداء المؤسسات في تطبيق قانون الأمن الغذائي"، مشددة على ضرورة قيام مجلس النواب بدوره الحقيقي في مراقبة الوزارات.

وأشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي الذي يساند حاجة الشعب في إنجاز الكثير من المهمات التي تخص شأن المواطن وفي مقدمتها تشريع القوانين ومراقبة الحكومة.

النهج الوطني : حل البرلمان مرهون باتفاق الكتل السياسية

بدوره قال النائب عن كتلة النهج الوطني حسن الاسدي، إن "جل الأطراف السياسية مع إجراء الانتخابات المبكرة وفق الأطر القانونية والدستورية من خلال تشكيل حكومة مؤقتة هدفها تنظيم الانتخابات المبكرة".

ولفت الاسدي في تصريح، الى أن الحكومة الحالية تعتبر حكومة تصريف أعمال مستقيلة لم تأت من مجلس النواب الحالي وبالتالي لا يحق لرئيس مجلس الوزراء ولا لرئيس الجمهورية تقديم طلب حل البرلمان" وفق تعبيره.

«الإطار متمسك بالشراكة مع التيار الصدري»

وأكد عضو الاطار التنسيقي ابو ميثاق المساري، ان " الإطار التنسيقي لن يستمع لجميع الدعوات التي تنادي بهدم وانهاء العملية السياسية برمتها بل سيكون عامل بناء وتصحيح لجميع الأخطاء السابقة الذي شهدتها العملية السياسية".

وقال المساري في تصريح صحفي، إن "الإطار متمسك بالشراكة مع التيار الصدري التي استمرت منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية اليوم". وشدد على أنه "في حال الاتفاق على هدم العملية السياسية فستكون بالشراكة بين التيار والإطار ومن ثم الاشتراك في اعادة بنائها من جديد".

عضو بدولة القانون: الكتل السياسية لن توافق على دعوة الصدر

وأكد عضو بائتلاف دولة القانون، إن الكتل السياسية من الكرد والسنة والإطار التنسيقي الشيعي لن توافق على دعوة زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، لإعادة الانتخابات وحل البرلمان.

وقال عضو ائتلاف دولة القانون فاضل موات في تصريح، إن هناك تخبطاً في مطالب التيار الصدري وعدم استقرار في أهداف، مضيفا أن مسألة إعادة الانتخابات ليست سهلة في الظروف الحالية، فضلاً عن أن الكتل السياسية لن تقبل كالكرد والسنة والإطار التنسيقي الذي يمثل الكتلة الأكبر في البرلمان.

الصيهود: مصير البلد مسؤولية الجميع

فيما قال القيادي في «الإطار التنسيقي» محمد الصيهود، لـ«العربي الجديد»، إن «الذهاب نحو حل البرلمان والانتخابات المبكرة يتطلب اتفاقا سياسيا بين كل الكتل والأحزاب، ولا يمكن فرض هذا الأمر من قبل جهة سياسية واحدة، فمصير البلد مسؤولية الجميع».

وبيّن الصيهود أنه «لا يمكن القبول بأن تكون حكومة الكاظمي (حكومة تصريف الأعمال) هي المشرفة على الانتخابات المبكرة الجديدة، لعدة أسباب، منها أن هذا الأمر مخالف للدستور، فلا يمكن لحكومة تصريف الأعمال اليومية إجراء عملية انتخابية، كما أن العملية السابقة التي أشرف عليها الكاظمي شابها الكثير من الشبهات والمشاكل، ولهذا نحن لا نريد تكرار ذلك، وتكرار الأزمة من جديد». وشدد على أن «الذهاب نحو الانتخابات المبكرة، يحتاج إلى تعديل قانون الانتخابات البرلمانية، خصوصا أن هناك تعديلا ملزما من المحكمة الاتحادية خاصا بالعد والفرز وقضية الكوتا، كما أن هناك رغبة سياسية في مراجعة شكل النظام الانتخابي المتعلق بالدوائر الانتخابية، فهذا الأمر أيضا يحتاج إلى توافق سياسي، وليس فرض أمر واقع من قبل جهة على كل الجهات الأخرى».

«قانون الانتخابات مجحف لا يمكن ان ينتج برلماناً اتحادياً»

وأكد عضو دولة القانون وائل الركابي، أن هناك رغبة بتغيير قانون الانتخابات كونه مجحفا لا يمكن ان ينتج برلماناً اتحادياً.

وقال الركابي لشبكة روداو الإعلامية الجمعة: «اذا وافقت الكتل السياسية على اجراء انتخابات مبكرة، فبالتأكيد نحن بحاجة الى العودة للبرلمان لننتخب حكومة، حكومة انتقالية رئيس وزراء جديد، يهيء لسنة قادمة على ان لا تكون حكومة الكاظمي».

وحسب الركابي ان «الكاظمي رئيس حكومة تصريف اعمال، لا يسمح لحكومته ان تتدخل في موضوعة البرلمان الحالي، وطرح مبادرات تجديد المفوضية او تهيئة لانتخابات قادمة».

«نحتاج لحكومة مطلوقة اليد بصلاحيات كاملة، ليست كحكومة الكاظمي، نحن نريد للقانون والدستور ان يكونا لغة معتمدة»، وفقا للركابي.

عضو دولة القانون اعتقد ان يكون هناك «لقاء بين هادي العامري ومقتدى الصدر في الحنانة قريبا»، مشيرا الى ان «هناك تواصلا يدعو الى الحوارات، ولا يمكن ان تفضي العملية السياسية الى شيء مالم يكن هناك حوار بين الاطار والتيار».

واعرب الركابي عن رغبة دولة القانون بـ«تغيير قانون الانتخابات كونه مجحفا، ولا يمكن ان ينتج برلمانا عراقيا اتحاديا»، متابعا: «لكننا نقول ان المفوضية لا بد ان تتغير، والقانون كذلك، وهذا الموضوع خاضع للتداول، اذا تم التوافق على تغيير القانون او تعديل بعض فقراته او تجديد المفوضية، نمضي سوية الى المستقبل الافضل».

القبانجي: تشكيل لجنة مشتركة لوضع آلية إختيار رئيس الوزراء

إمام جمعة النجف صدر الدين القبانجي، أبدى ترحيبه بتشكيل لجنة مشتركة لوضع آلية لإختيار رئيس الوزراء.

وقال القبانجي في خطبة الجمعة، ان «الأولوية هي لتوحيد البيت الشيعي وان يكون الجميع مستعداً للتنازل

من اجل ذلك»، مرحباً بـ»لجنة مشتركة لدراسة ترشيح رئيس الوزراء واشتراك الجميع في ترشيحه والاتفاق على آلية اختياره».

من جانب آخر، اشار الى الذكرى الثامنة لفاجعة الايزيديين في العراق على يد داعش، مبينا ان «هذه الشريحة مظلومة ومسحوقة وانها تشترك مع الشيعة في الظلامة»، معبرا عن مواساته لهذه الشريحة «لان الاسلام يرفض الظلم»، مطالبا الدولة باعطائهم حقوقهم.

خطيب «صلاة الجمعة الموحدة»: حكومات التوافق تسببت بخسارة الأموال وانتشار الفساد

وأكد خطيب «صلاة الجمعة الموحدة»، مهند الموسوي ان حكومات التوافق تسببت بخسارة الأموال ونقص الخدمات والفساد.

وأقام مناصرو التيار الصدري المحتجين في المنطقة الخضراء، الجمعة (٥ آب ٢٠٢٢) صلاة موحدة، في ساحة الاحتفالات بالعاصمة العراقية، تلبية لدعوة زعيم التيار مقتدى الصدر، شارك فيها آلاف المواطنين الوافدين من عدة محافظات عراقية.

وقال الموسوي ان العراق اصبح اسير الفساد والفاسدين، وهناك أعداد كبيرة من ابناء الشعب العراقي وصلوا الى دون خط الفقر. واوضح ان «الفساد السياسي تسبب بخسارتنا الكثير من الخيرات والاموال بسبب حكومات التوافق والتبعية»، مردفاً أن «انتشار السلاح والمجاميع المسلحة غير المنضبطة وتفشي الجريمة والمخدرات نتاج الاحزاب المتسلطة» واصفاً تلك الأحزاب بأنها «خالية من روابط الانتماء الى الوطن».

وأشار الموسوي الى «انعدام ثقة الشعب بالطبقة السياسية انعداما تاما»، و «إغلاق المرجعية الدينية بابها بوجه الاحزاب المتسلطة».

الموسوي أعلن تأييد الدعوة الى «حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة» في العراق.

الساعدي: التخلص من الوجوه القديمة أولاً قبل الانتخابات المبكرة

صرح عضو التيار الصدري، صباح الساعدي، انه يجب التخلص من الوجوه القديمة من خلال عملية ديمقراطية ثورية سلمية أولاً قبل إجراء الانتخابات المبكرة.

وقال الساعدي في تغريدة على موقع تويتر، ان «الكلام عن إجراء الانتخابات المبكرة هو اختزال لخطوات الإصلاح التي طرحها الزعيم العراقي سماحة القائد السيد مقتدى الصدر»، مضيفاً ان «الكلام عن الانتخابات المبكرة (مبكر)، لأنه قفز على المرحلة الاولى من المراحل التي ذكرها القائد الصدر، وهي ألأهم، إنهاء وجود الوجوه القديمة من خلال عملية ديمقراطية ثورية سلمية أولاً».

وأوضح الساعدي ان «الكلام عن الانتخابات المبكرة فقط من قبل الإطاريين هو خيط نجاة تعلقوا به لضمان بقائهم من جديد، وهذا لن يكون ذلك ابدا مادام الشعب مستمرا (بعمليته الديمقراطية الثورية السلمية) من خلال إدامة (الزخم الثوري) وتوسعة أكثر فأكثر».

الساعدي شدّد على أن «الكلام عن الانتخابات المبكرة وحل البرلمان يكون بقرار الشعب، بعد استكمال المرحلة الأولى للمشروع الإصلاحي ولن يكون من خلال توافق الأحزاب».

«الانتخابات المبكرة مطلبنا لكنه يستلزم قانوناً ومفوضية جديدين»

وأكد عضو تحالف الفتح، حامد الموسوي، أن عدم توفر متطلبات أي انتخابات قادمة قد يؤدي لمخرجات أسوأ من انتخابات ٢٠٢١، مضيفاً أن الانتخابات المبكرة هو مطلب تحالف الفتح وقوى سياسية داخل الإطار التنسيقي، لكنه يستلزم آليات وقانوناً ومفوضية جديدين.

الموسوي، قال لشبكة روداو الإعلامية، إن «الإطار التنسيقي حريص جداً على مصادقة نتائج الانتخابات الماضية، رغم وجود ملاحظات لديه حول نزاهتها»، مبيناً أنه كان لدى الإطار حوارات مع القوى السياسية «من أجل الوصول لتفاهمات حول حكومة خدمة وطنية تحاول معالجة إخفاقات الماضي». وأضاف أن «الانتخابات المبكرة جاءت بعد اقتناع كافة القوى السياسية بوجوب أن يكون هناك شكلاً جديداً، من إدارة الدولة، دون إقصاء لأطراف من القوى السياسية، لأن الأزمات والاختلافات هي السبب في فشل الحكومات السابقة».

الموسوي أعرب عن أمله في أن يكون «الإطار التنسيقي والتيار الصدري وبقية القوى السياسية، أكثر فهماً لتحديات المرحلة والوصول إلى تفاهمات، معتبراً أن انسحاب الكتلة الصدرية من البرلمان العراقي «أمر مؤسف، ولم يكن في صالح العملية السياسية.»

بحسب عضو تحالف الفتح، فإن «بيان الإطار التنسيقي، احترم وجهة نظر مقتدى الصدر والتيار الصدري، بما يتعلق بالانتخابات المبكرة، لكن ترك الأمر للإجماع الوطني». وأردف أن «الانتخابات المبكرة في ٢٠٢١ كان من المفترض أن تكون حلاً، لكنها أصبحت أزمة لأن إجراؤها لم يكن خياراً بالإجماع من القوى السياسية، بل كانت مفروضة من قبل قوى معينة»، لافتاً إلى رفضه من قبل «الإطار التنسيقي والتحالف الكردستاني».

حامد الموسوي، بيّن أن «الانتخابات المبكرة هو مطلب تحالف الفتح وقوى سياسية داخل الإطار، لكنه يستلزم دراسة آليات وقانون انتخابات جديد ومفوضية جديدة»، مؤكداً على «ضرورة وجود قناعة من جميع القوى بالتغيير، دون ضغوط واعتصامات على القوى السياسية، كما أن التغيير لا يعني تغيير النظام وإنما المنهج في إدارة الدولة». وذكر أن لدى جميع القوى السياسية «إشكالية على النظام، وهو ما يستوجب التفاهمات، وبناءً على ذلك ندعو إلى حوار وطني والبدء بتصليح الذات»، لافتاً إلى ضرورة وجود «ضمانة» من قبل القوى السياسية لإجراء أي انتخابات قادمة.

المستقلون: نبذ الخلافات والتوجه نحو مصلحة الشعب

ومن جهتهم أعلن عدد من النواب المستقلين في مجلس النواب في مؤتمر صحفي دعمهم للمبادرات السياسية المطروحة شريطة أن تكون مختلفة عن السلوكيات والمنهجيات السابقة، حسب تعبيرهم، وبالتالي يبدون قلقهم من تطورات الأوضاع والأزمة الوطنية الحالية، لما لها من تداعيات على السلم الأهلي وجر البلد إلى الفوضى، مؤكدين أن "معالجة الأزمة تتطلب حواراً وطنياً شاملاً تختلف عن الحوارات السابقة تشترك فيه كُل القوى السياسية والمجتمعية دون إستثناء وتهميش من أجل الوصول إلى حل شامل يقدم المصلحة العامة للشعب".

وأشار النواب المستقلون في بيانهم إلى أنهم "يدعمون المبادرات الخاصة بهذا الشأن على أن تتضمن هذه المبادرات اختلافاً واضحاً في السلوكيات والمنهجيات السابقة، وأن تنطلق من المؤسسات الدستورية"، منوهين في

الوقت نفسه "على سعيهم لتعديل بعض فقرات الدستور، وخصوصاً التي تشكل عائقاً أمام التطور السياسي"، مبينين أن "التعديل يجب أن يكون ملبياً لمطالب الشعب في رفض المحاصصة ومحاسبة المفسدين".

«الإطار من حقه تكليف حكومة وفقا للدستور»

ويقول خبراء تحدث معهم موقع «الحرة»، إن تعطيل البرلمان، وإصرار الصدر على الاستمرار بالتظاهر، يمنع خصومه من «فرض أمر واقع»، وفقا للمحلل السياسي العراقي، أحمد الزبيدي.

ويقول الزبيدي لموقع «الحرة»، إن «تغريدة المالكي تعني رفضا ضمنيا لمقترح الانتخابات المبكرة، حيث أن الإطار من حقه تكليف حكومة حاليا وفقا للدستور الذي أشار إليه رئيس الوزراء الأسبق في تغريدته».

لكن النائب السابق، وعضو ائتلاف دولة القانون عمار الشبلي، يقول إن تصريحات المالكي – وهو رئيس الائتلاف، «لا تعني بالضرورة رفضا لمبادرة السيد الصدر»، وأضاف «ما جاء في حديث المالكي هو تذكير بأن الالتزام بالدستور والقوانين ذات الصلة قد يفضي لحل ناجع للخلافات السياسية أكثر من اي حل اخر».

ويقول الشبلي لموقع «الحرة» إن «الانتخابات المبكرة التي دعا لها السيد الصدر تصطدم بعدة عقبات وتوجب توافر شروط لإنجاحها، مثل تعديل قانون الانتخابات حيث أن المحكمة الاتحادية نقضت أربع مواد في قانون الانتخابات وهذا يعني أن البرلمان مدعو لتعديل القانون وفق مقتضى قرارات المحكمة الاتحادية».

وأضاف أن «هناك شروطا أخرى تخلفت في الانتخابات الماضية كإكمال الإحصاء في محافظة كركوك وتدقيق مستمسكات ناخبيها وضبط الانتخابات لوجستيا وأمنيا». وأضاف «لقد أشر أكثر من تقرير اهمها التقرير الأممي وجود خروقات عديدة فما هو الضمان أن لا تتكرر نفس الخروقات».

وتابع «كذلك لم يبين مقتدى الصدر ما هو زمن حل البرلمان، وهذه نقطة جوهرية، ففي ظل حكومة تصريف أعمال يومية لا يمكن إجراء انتخابات مبكرة لأنها تتطلب ميزانية مالية لا تستطيع حاليا حكومة تصريف الاعمال تخصيصها لفقدانها الصلاحية».

أزمة جديدة

في المقابل، قال المحلل السياسي أحمد الشريفي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «المشهد العراقي ذهب نحو أزمة سياسية جديدة، فبعد أزمة اختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة ستكون هناك أزمة الانتخابات البرلمانية المبكرة، فليس هناك توافق عليها من قبل كل الكتل وليس الشيعية فقط».

وبيّن الشريفي أن «هناك قوى سوف تعرقل أي خطوة نحو الانتخابات المبكرة، فهي تدرك أن إعادة هذه الانتخابات ربما تكلفها مقاعد برلمانية كبيرة، ولهذا فهي سوف تسعى وتعمل على تشكيل حكومة جديدة، تحت عنوان حكومة مؤقتة لإجراء الانتخابات المبكرة». وأضاف أن «حل الأزمة سيكون بعيدا ولا حلول قريبة، رغم كل الوساطات الخارجية من قبل إيران أو بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الأخرى، خصوصاً أن أنصار التيار الصدري سيبقون في الاعتصام لفترة طويلة ولا انسحاب قريباً لهم، وهذا يعني أن هذا الجمهور سيكون هو الضاغط في أي تفاوض سياسي مرتقب».

قفزة إيرادات النفط تنقذ اقتصاد العراق من الانهيار

الصراعات تقلّص المكاسب

جاءت قفزة أسعار النفط لتنقذ العراق من أزمات اقتصادية ومالية خانقة، وتخرجه من ورطة الاتجاه نحو الاقتراض واستنزاف الاحتياطي النقدي وتفاقم عجز الموازنة.

وبلغت إيرادات صادرات النفط العراقي، خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي، نحو ١١،٥٠٥ مليار دولار، وفقاً لأرقام رسمية صدرت عن وزارة النفط في بغداد. وقالت الوزارة في بيان، إنّ إجمالي كمية الصادرات من النفط الخام للشهر ذاته بلغت أكثر من ١٠١ مليون برميل.

وقال الباحث في الشأن الاقتصادي العراقي، حمزة الحردان، إن فرصة ارتفاع أسعار النفط تأتي للعراق مرة أخرى بعدما شهد العالم ارتفاعاً لأسعار النفط قبل عشر سنوات تقريباً، ولم يستفد البلد منه بشكل حقيقي، معتمداً على اقتصاده الريعي (أموال النفط) في سد نفقاته التشغيلية والاستثمارية.

وقال الحردان إن على الحكومة العراقية استثمار فرصة ارتفاع أسعار النفط هذه المرة بالشكل الصحيح، لأنّ من المتوقع أن تصل إيرادات النفط لهذا العام إلى أكثر من ١٢٠ مليار دولار.

وأضاف أن هذه الزيادة في أسعار النفط يمكن أن تستمر، ما قد ينعكس بشكل إيجابي لتكون هناك نقطة تحول في الاقتصاد العراقي، من خلال عمليات الاستثمار الصحيح والسليم، وإقامة مشاريع مساندة للموازنة العراقية وعدم الاعتماد الكامل على القطاع النفطي.

وأوضح أن على الحكومة العراقية استثمار الفرص لتطوير القطاعات الاقتصادية والمنشآت الصناعية والزراعية، واستحداث مشاريع يمكن أن تكون رافداً أساسيا لتحويل الاقتصاد الوطني من ريعي إلى متنوع.

ولفت إلى أن هذه الزيادة فرصة مؤقتة بسبب العوامل والمتغيرات الدولية، واحتمالية انتهاء الأزمة الروسية الأوكرانية التي ستعقبها اتفاقات دولية لتخفيض أسعار النفط عالمياً.

احتياطي نقدي قياسي

كشف رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي، أنه خلال عامين من عمر الحكومة كان احتياطي البنك المركزي أقل من ٥٠ مليار دولار، والآن وصل إلى ٧٦ مليار دولار، وسيصل إلى ٩٠ مليار دولار نهاية العام الحالي.

وأشار الكاظمي خلال مؤتمر صحافي، إلى أنّ رواتب الموظفين والمتقاعدين والمنافع وغيرها تبلغ ٥ مليارات دولار شهرياً، وهناك مليارا دولار مصاريف تشغيلية، ليصبح المبلغ الإجمالي للمصروفات الشهرية ٧ مليارات دولار، بمبلغ ٨٤ مليار دولار سنوياً.وأوضح الكاظمي أنّه لا توجد النية لدى الحكومة العراقية بالتوجه نحو تغيير سعر صرف الدينار.

ومن جهته بين الخبير الاقتصادي، منار العبيدي، أن البنك المركزي يمتلك أنواعاً متعددة من الاحتياطيات، تبلغ قيمتها أكثر من ١٦٠ تريليون دينار، منها احتياطي استثماري تبلغ قيمته ٦٠ تريليون دينار مستثمر في بنوك خارجية مقابل عائدات وفوائد.وأضاف العبيدي أنّ هناك احتياطات من الذهب تقدَّر بـ ١٤٠ طن بقيمة تريليوني دينار تقريباً، فضلاً عن وجود ديون داخلية لدى وزارة المالية للبنك المركزي تصل إلى ٤٠ تريليون دينار، وأسهم ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بقفزة في احتياطات العراق النقدية.

إمكانية مواجهة التحديات

أوضح عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي، جمال كوجر، أنّ من السابق لأوانه أن نقول إن العراق قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، لأن العراق بلد ريعي يعتمد على إيرادات النفط، وأي تقلبات تحدث في بلدان العالم تساهم بإحداث شلل كبير في الاقتصاد المحلي، الذي يعتبر من الاقتصادات الهشة. وبيّن كوجر أن الدولة العراقية اليوم لا تمتلك دراسات اقتصادية متكاملة، وتأثيرات التضخم العالمي ستكون انعكاساتها كبيرة على الاقتصاد العراقي، لأن البلد يعتمد بالأساس على استيراد السلع والخدمات من الخارج ولا يوجد انتاج محلي، ما يعني أن السوق العراقية تتأثر سلباً بكل حالة تضخم تشهدها دول المنطقة والعالم. وقال عضو اللجنة المالية إن قفزات أسعار النفط أنقذت الاقتصاد العراقي من الانهيار، وعندما انخفضت أسعار النفط ووصل سعر البرميل إلى ٢٠ دولاراً تقريباً اتجهت الحكومة إلى أخذ مبالغ كبيرة من الاحتياطي النقدي، واعتمدت على الاقتراض الداخلي والخارجي، فضلاً عن تغيير سعر الصرف وتقديم موازنة تقشفية.

وأضاف أن الارتفاع الحاصل اليوم مكّن الاقتصاد العراقي من استعادة نشاطه النقدي ورفع معدلات الاحتياطي وسداد مبالغ كبيرة من الديون المترتبة بذمته داخلياً وخارجياً. وأشار إلى أن الحكومة عليها الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط، وتخصص الفائض الحاصل لدعم الجانب الاستثماري، لأن الدولة ما زالت تصرف ٧٥ بالمائة من موازنتها للجانب التشغيلي ونفقات ورواتب، وجميع هذه النفقات لا يوجد فيها مردود مالي.

وطالب الحكومة بالعمل على إقرار موازنة استثمارية وليست تشغيلية، لخلق مصادر تمويل جديدة، وتحويل الدولة العراقية من دولة ريعية إلى دولة متعددة الموارد. وفي ظل التقاطعات داخل البرلمان لم تُقرّ الموازنة حتى الآن، التي تحدد بنود مصروفات الدولة خلال عام، وخاصة المخصصة للرواتب والدعم وسداد أعباء الديون، كذلك تحدد المستهدف من إيرادات الدولة.

وعلى الرغم من نجاح الحكومة في الحصول على نحو ١٨ مليار دولار ضمن قانون الأمن الطارئ الذي أقره البرلمان أخيراً لتأمين استيراد الطاقة وتمويل المشاريع الخدمية المهمة، وتمويل صندوق الرعاية الاجتماعية، إلاّ أنّ مسؤولين يؤكدون استمرار حاجة البلاد للموازنة التي أعدت مسودتها بوقت سابق عند قرابة ٩٠ مليار دولار.

*المدى

كاروان ياروبس*

العراق في دوامة الأزمات

إن صراع القوى في العراق ليس صراعا ديمقراطيا، لتتمكن الانتخابات المبكرة من معالجة الانسداد السياسي.

لا تريد القوى السياسية الانتخابات كحل ديمقراطي، بل تستغل الانتخابات لمصالحها.

فهي تريد الانتخابات وفقا للقانون، والطريقة، والتوقيت الذي يناسبها، فالبيئة الاجتماعية والسياسية في العراق ليست مثل فرنسا والسويد لتجرى عمليتين انتخابيتين في عام واحد وتكون عملية سهلة.

السؤال هنا هو: لم تعاد الانتخابات؟

وهل المشكلة هي البرلمان أم صراع القوى السياسية وهي التي لا تتفق وتريد أن تلقي بالمسؤولية على

> الصراع ليس ديمقراطيا، لتتمكن الانتخابات المبكرة من معالجة الانسداد

البرلمان؟

ألا يتصادم أنصار التيار الصدري والإطار التنسيقي والقوى السياسية الأخرى إذا دخلوا الحملات الانتخابية بهذا التشنج وفي هذه الأجواء؟

وهل سيقبل أنصار طرف بالنتائج إذا لم تعجبهم؟

ما هو الضمان بأن المتظاهرين لن يتم إرسالهم إلى المفوضية الانتخابية ولن يحرقوا الصناديق؟

القوى العراقية هذه لديها خلافات عميقة، مذهبية، وسياسية، وشخصية، وحرب على المصالح، ولديها قوات مسلحة، فهل بإمكان الانتخابات أن تعالج كل هذه الخلافات؟

لقد كسروا هيبة البرلمان متقصدين، وتجري أفعال في مبناه، لا يمكن أن تجري ليس في مؤسسة وطنية مثل البرلمان بل في أي دائرة رسمية أخرى، فهذه المؤسسات هي ملك للشعب والوطن ولا يمكن أن تنتهك بهذا الشكل تحت أي عذر.

وما الحل الآن؟

لقد تحول طلب التيار الصدري من تغيير النظام والدستور إلى إجراء انتخابات مبكرة، ولا يعرف بماذا سيطالب مستقبلا، والإطار التنسيقي كذلك لا يريد الرضوخ لضغوط التيار الصدري.

إن الانتخابات المبكرة فضلا عن هدر مبلغ ٤١٥ مليار دينار الذي سيخصص لإجراء العملية، تؤدي إلى إنفاق القوى السياسية والمرشحين أكثر من ذلك المبلغ في الحملات الانتخابية، وفي الوقت ذاته فإنه إذا أجريت الانتخابات وسط هذا التوتر ستتعمق المشكلات داخل البيت الشيعي، وسينقسم السنة أكثر، ولن يستطيع الكرد لملمة أنفسهم إن لم تعالج المشكلات بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي.

سيستغرق هذا الجدل كثيرا، والحوار هو أفضل خيار، وذلك عبر وساطة طرف ثالث، وهو بعثة الأمم المتحدة أو إيران أو أمريكا، فيتم إعداد مشروع إصلاحي يراعى فيه مطالب وشروط سماحة السيد الصدر وتشكل حكومة جديدة تتمتع بإجماع وطني وبإمكانها تنفيذ مشروع الإصلاح، وتحول الواردات الكبيرة التي يجنيها العراق جراء ارتفاع أسعار النفط إلى خدمة الشعب وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين والقطاعات الرئيسية في العراق.

تحتاج القوى السياسية العراقية إلى وقت حتى تهدأ بمرور الأيام الخلافات والتوترات ويعود نوع من الثقة إلى القوى السياسية فيما بينها وفيما بينها وبين المواطنين، على أمل أن يصبح خيار الحوار واحترام الأسس الدستورية والمؤسسات الوطنية أساسا لبدء حوار وطني جاد تصب نتيجته في صالح العراق وشعبه.

*عضو مجلس النواب العراقي

شمخي جبر:

نظـــام الحكـــم

هناك نموذجان معروفان يعبران عن الديمقراطية النيابية الاول في بريطانيا والثاني في أمريكا، الاول برلماني والثاني رئاسي، وبقدر تعلق الامر بالنظام البرلماني، فانه موجود في معظم الدول الأوروبية، ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والـدول الإسكندنافية، كما في تركيا واليابان والهند.

بعد التغيير ٢٠٠٣ جاء النظام البرلماني في العراق كردة فعل للمرارة التي لاقاها الشعب خلال فترة الاستبداد التي دامت أكثر من ربع قرن، حتى اقر الدستور النظام البرلماني.

وقد نصت المادة (١) من الدستور (جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ واحدةٌ مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) ديمقراطيٌ، وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق).

التحول من النظام البرلماني الى الرئاسي يحتاج تعديل الدستور الـذي بـدوره لا يمكن حصوله الا بتوافق سياسي قد يكون مستحيلا في هذه الطروف، فضلا عن بعض المواد التي فرضت شروطا صعبة امام اية محاولة لتعديله.

اذ `نصت المادة (١٢٦)

أولاً-: لرئيس الجمهورية ومجلس الـوزراء

> جاء النظام البرلماني في العراق كردة فعل للمرارة التي لاقاها الشعب خلال فترة الاستبداد

مجتمعين، أو لخُمس (٥/١) أعضاء مجلس النواب، إقتراح تعديل الدستور.

ثانياً:- لا يجوز تعديل المبادئ الأساسية الواردة في الباب الأول، والحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني من الدستور، إلا بعد دورتين انتخابيتين متعاقبتين، وبناءاً على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالاستفتاء العام، ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام.

ثالثاً:- لا يجوز تعديل المواد الأخرى غير المنصوص عليها في البند «ثانياً» من هذه المادة، إلا بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالاستفتاء العام، ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام.

البعض يرى ان اسباب طرح هذا المطلب الهدف منه توجيه انظار المجتمع الى قضية وهمية لاشغالهم عن الازمات التي يعيشها العراق ولعل اهمها تفشي الفساد وتردي الوضع الاقتصادي في ظل غياب رؤية اقتصادية واضحة، فضلا عن ضعف الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب .

فيما يرى اخرون ان النظام الرئاسي لا يصلح للعراق بلد التنوع الديني والطائفي ... بلد تتزعمه احزاب وزعماء طائفيين .. فاي رئيس منتخب سيكون طائفي بامتياز والا فان الشعب لن ينتخبه وهذا الرئيس المنتخب سيكون زعيما للطائفة ورئيسا لها وليس رئيسا للعراق لانه سنتخب من قبل طائفة واحدة.

المشكلة ليس في شكل النظام ومن هو الافضل، بل المشكلة في ثقافتنا السياسية وسلوكنا السياسي التي تسيره الاهواء الطائفية والفئوية... اضافة الى الخلل الكبير في الحياة الحزبية التي تسودها الفوضى لانها دون قانون يضبطها، وكذلك عدم وجود منظومة قانونية صحيحة للانتخابات فما موجود منها مفصل على قياس الكتل الكبيرة

ان الدعوة للنظام الرئاسي في هذه الظروف يعني دعوة لتفرد المكون الاكثر عددا بالحكم وانتهاك الدستور وتبديد التوافق المجتمعي والسياسي.

الحل يكمن في تغيير بنية النظام السياسي من خلال انقاذه من المحاصصة، وتفعيل مبدأ المواطنة الذي يشكل عبورا على المتغيرات الطائفية والقومية.

* شبكة النبأ المعلوماتية.

شيرزاد صمد:

مطالب المتظاهرين و امكانية تحقيقها؟

في جميع بلدان العالم يتم تغيير السلطة إما:

١- عن طريق ثورة وقلب النظام.

٢- أو بالطرق السلمية وتنحي النظام استجابة لمطالب المتظاهرين.

بتجربتنا في الشرق الأوسط لم نر تغيير نظام بدون سفك الدماء والاقتتال الداخلي، أمثلة حية موجودة (الربيع العربي في مصر وليبيا واليمن وسوريا)، والنتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وسيطرة النفوذ الأجنبي والغلاء المعيشي وازدياد الأرامل والأيتام وحيتان الحرب.

اليوم نتيجة شعور المواطنين بالغبن وفشل الحكومات لتلبية مطالبهم البسيطة للعيش الكريم في العراق نرى الأكثرية يهتفون ويطالبون بالتغيير حتى رؤساء الكتل يدعون ويصرحون: «سمعًا وطاعةً.. لبيك ياحسين ولثورة الحسين ضد الظلم والطغيان ولتلبية المطالب الشرعية للمتظاهرين».

ناهيك عن المخاوف وعدم النظر لظروف المنطقة والعراق والتجارب الدموية التي مرت بها الثورات والانتفاضات والإصرار على تحقيق المطالب.

الأسئلة الآتية تطرح نفسها فمن المجيب؟:

ما مدى امكانية تحقيق تلك المطالب بدون

> في الشرق الأوسط لم نر تغيير نظام بدون سفك الدماء والاقتتال الداخلي

ردود الأفعال، ومن يضمن التغيير ونتيجتها وعدم فشلها وعدم تكرار التاريخ نفسه؟

وحتى ولو تجاهلنا الظروف التي تعيش فيها الدول العربية التي قامت فيها الثورة ومقارنة أحوالهم وشعاراتهم «قبل الثورة وبعد الثورة»، من المؤكد لا من مجيب من الساسة!

فلنسأل نحن انفسنا ونجيب بواقعية ودستورية عن الخطوات لتفادي الفوضى والاقتتال الشعبي.

هل ممكن حل البرلمان بدون برلمان؟

إن المادة (٦٤) من الدستور تنص على أنه «يحل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بناءً على طلب من ثلث الأعضاء او طلب من رئيس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية».

هل ممكن حل القضاء بدون برلمان؟

هل ممكن تعديل القوانين بدون قضاء ومن دون البرلمان؟

هل ممكن تبديل المفوضية وتعديل قانون الانتخابات دون المفوضية والقضاء والبرلمان؟

هل ممكن اعلان حالة وحكومة طوارئ دون العودة للبنود الدستورية؟

ورد في المادة (٦١/تاسعًا) من الدستور :

أ- الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين، بناءً على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

ج- يخول رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من إدارة شؤون البلاد في أثناء مدة إعلان الحرب وحالة الطوارئ، وتنظم هذه الصلاحيات بقانون، بما لا يتعارض مع الدستور)».

نعم ممكن إلا في حالة الانقلاب على الدستور والنظام!

ونقرأ الفاتحة على روح الوصي والتندم على فعلتنا، وأسفنا على عدم تحقيق مطالب الثائرين ونعود ونرثي المقولات عن الثورة:

الثورة يصنعها الشرفاء، ويرثها ويستغلها الأوغاد... تشي جيفارا.

إن الثورات يدربها الدهاة وينفذها الشجعان ثم يكسبها الجبناء.. نجيب محفوظ.

يموت أحد الفقراء, فيغضب بعض الفقراء, فتقوم ثورة تعصف بالإقتصاد يموت فيها باقي الفقراء... شارلي شابلن.

مازن صاحب:

الديمقراطية المطلقة ام الديمقراطية المسؤولة؟

ما زالت مهنة الديمقراطية غير متعارف عليها في عراق اليوم بعد اكثر من ١٧ عاما مضت على تشكيل هيكل دولة (ديمقراطية)، وما بين (الفوضى الخلاقة) التي انتهت إلى نموذج فج في تطبيقات عراقية للديمقراطية التوافقية فاضحت اعرافا سياسية لمفاسد المحاصصة وحكومتها العميقة وسلاحها المنفلت والاجندات الاقليمية والدولية للاحزاب المهيمنة على السلطة ..بل أن الكثير من الناس اعتبروا الديمقراطية المطلقة تجيز لهم الاعتداء على المال العام ... فاطلق عليهم المجتمع المتحفظ تسمية (الحواسم)!.

سبب هذا المقال ما يتكرر طرحه للنقاش التفاعلي في وسائل التواصل الاجتماعي وكروبات المحادثة للنخب والكفاءات العراقية على منصات الواتساب .. ففي الوقت الذي يمكن أن تثمر مثل هذه المناقشات المتواصلة عن هموم عراق اليوم وهو يجتاز أزمـات متعاقبة مثل جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط لاعادة هندسة إدارة المال العام والحفاظ على الحد الادنـى من الخسائر الاقتصادية التي يمكن أن تصيب ذوي الدخل المحدود، هناك من ينظر إلى هذه المنصات الحوارية كمنافذ لتصدير القبح العام!

ظاهرة (الجحوش الالكترونية) باتت عنوانا لـ(الديمقراطية المطلقة)

يتمثل عندي مفهوم القبح العام في طروحات التطرف في كل أزمة والانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار فقط حسب مواقف وافعال وردود الافعال السلبية في العملية السياسية .. فاذا كان هناك حزبا دكتاتورا واحدا في الدول العربية عادة فإن هذا القبح العام ما بعد الانتقال إلى تطبيقات (الديمقراطية المطلقة) يولد الكثير من الانشغال الوظيفي للتاثير على الراي العام العراقي .. لأسباب مرتبطة بعلاقات الاحزاب المتصدية للسلطة واجنداتها التي تحاول احتكار سلطة الدولة من خلال اساليب التضليل التي اخذنا نسمع كصحفيين عن مصطلحات جديدة مثل (الطشة) اني تقوم على نشر مواضيع خلافية ..

لاحداث صدمة مقابلة في الفعل ورد الفعل الأكثر سوءا حتى بات الصحفي العراقي يسمع بأكثر من شخصية مجهولة لتسريب الأخبار التي يطلق عليها في فنون الحرب النفسية تسمية (الاخبار الرمادية) التي ربما تبدأ بمعلومة صحيحة لكنها تفبرك كل ما بعدها أو تطلق عيارا صوتيا بانتظار ردود أفعال غاضبة أو موافقة لقياس تاثيرها على الجهة المستهدفة.

الأكثر غرابة أن ظاهرة (الجحوش الالكترونية) باتت عنوانا ل(الديمقراطية المطلقة) وهناك نجوم جدد يتعاملون مع المجتمع عبر منصات التواصل الاجتماعي وكروبات المحادثة بصخب الحديث عن حقوق وواجبات تندرج ضمن توصيف (الديمقراطية المطلقة) ولا يقنعون أن الاهم في عبور الأزمات أن تكون هناك معايير في تطبيق(الديمقراطية المسؤولة) حيث تبدأ حرية الاخر مع انتهاء حريتي في العرف العام من خلال الإلتزام بروح الدستور العراقي النافذ والقوانين ذات الصلة .

يبقى من القول أن التعامل الانتقائي من السلطات المكلفة بهذا المجال لا توفر فرصة حقيقية لنفاذ القانون، ودائما نحتاج الى تركيز الأفكار نحو الحلول الأفضل لمواجهة مخاطر (الديمقراطية المطلقة) في مجتمع أزمات والعمل على ترسيخ ثقافة (الديمقراطية المسؤولة)، هل هناك من يتعظ ؟؟ لله في خلقه شؤون!.

*موسوعة صوت العراق

عادل الجبوري:

صراع الفرقاء في العراق بين أسوأ الخيارات وأفضلها

كانت الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠١٦ حافلةً بأحداث ووقائع دراماتيكية مثيرة ومقلقة في العراق، بدأت بتظاهرات وتجمعات احتجاجية متفرقة هنا وهناك، في إطار مطالبة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي والبرلمان بتحقيق الإصلاحات وتشكيل حكومة من التكنوقراط والكفاءات بعيداً من المحاصصة الحزبية والطائفية.

وقد بلغت تلك التظاهرات ذروتها بدخول زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدري إلى المنطقة الخضراء الشديدة التحصين في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٦، حيث نصب خيمة وأقام فيها فترة من الزمن، ليتبعها بعد أكثر من شهر، وتحديداً في ٣٠ نيسان/أبريل، دخول مئات المتظاهرين المنطقة الخضراء، ومن ثم اقتحامهم بعد ٣ أسابيع مبنى البرلمان. وبعد ذلك بوقت غير طويل، اقتحموا مبنى مجلس الوزراء.

تمحورت مطالب زعيم التيار الصدري وجموع المتظاهرين حينذاك حول إنهاء المحاصصة، وتشكيل

حكومة من التكنوقراط، والعمل الجاد على محاربة الفساد وإجراء الإصلاحات. وفيما بعد، تصاعدت الدعوات لتعديل قانون الانتخابات واختيار مفوضية جديدة لها، يكون أعضاؤها من خارج المكونات الحزبية المشاركة في السلطة.

ورغم أنّ تظاهرات ٢٠١٦ واحتجاجاتها رافقتها أعمال عنف وصدامات بين بعض المتظاهرين والقوات الأمنية وأعضاء برلمان، أدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، فإنَّ سقف مطالبها لم يتعدَّ القضايا المذكورة آنفاً، فيما تمحورت التظاهرات والاعتصامات الأخيرة للتيار الصدري والمؤيدين له حول مطلب رئيسي هو تغيير النظام السياسي القائم وإزالة الفاسدين، كما أكد زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر في إحدى تغريداته، الأمر الذي فتح تفاعلات المشهد السياسي العام على أسوأ الخيارات وأخطرها، في نظر بعض القوى والتيارات السياسية والنخب المجتمعية.

ولعلَّ وصول الأمور إلى تلك الدرجة الخطرة والحرجة من الاحتقان والانسداد، ارتبط بمجمل الأحداث والوقائع التي توالت على امتداد الشهور العشرة التي أعقبت الانتخابات البرلمانية المبكرة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فالانتخابات التي أريد لها أن تكون مبكرة، وأن تأتي بمخرجات تكفل معالجة أخطاء المرحلة أو المراحل السابقة وسلبياتها، جرت بعد أكثر من تأجيل، لأسباب كانت في ظاهرها فنية وإجرائية، بيد أنها في واقع الأمر كانت سياسية، ولأنها أفرزت نتائج جدلية، فبدلاً من أن تمثل -أي الانتخابات- فرصة لحلول ومعالجات وتفاهمات للتأسيس لعقد اجتماعي بمسارات سليمة وواضحة، فإنها عمقت الأزمات، ووسعت هوّة الخلافات، وزادت حدة الاحتقان.

التيار الصدري الذي حصد ٧٣ مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٣٢٩ مقعداً، رأى أن الانتخابات كانت نزيهة وشفافة، بل عدّها أفضل انتخابات أجريت منذ عام ٢٠٠٣، وهكذا بالنسبة إلى أطراف كردية وسنية حققت نتائج مرضية، في حين اعتبرت قوى أخرى -الإطار التنسيقي- جاءت النتائج صادمة بالنسبة لها، أن الانتخابات لم تكن نزيهة، وأن هناك أطرافاً داخلية وخارجية تلاعبت بنتائجها.

ومع أنَّ تلك القوى حشدت جمهورها لتظاهرات واعتصامات استمرَّت عدة أسابيع أمام بعض مداخل المنطقة الخضراء، إلا أنها في نهاية المطاف أذعنت للأمر الواقع، بعدما صدّقت المحكمة الاتحادية العليا على النتائج التي أعلنتها مفوضية الانتخابات، حرصاً منها على السلم المجتمعي وعدم تعريض البلاد للمزيد من الأزمات والفوضى.

> **لا تشكل الحملات الإعلامية والسياسية أرضية مناسبة لتحقيق الإصلاحات المطلوبة**

ولكنَّ القبول بنتائج الانتخابات والإذعان لها لم يكن نهاية الأزمة، فقد راحت الأجواء تزداد تشنجاً واحتقاناً في ظل إصرار التيار الصدري الذي شكل تحالفاً ثلاثياً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة -الممثل لجزء من المكون السني- على تشكيل حكومة أغلبية وطنية، في مقابل سعي قوى الإطار التنسيقي التي نجحت في كسب كيانات كردية وسنية إلى صفها لتشكيل حكومة توافقية، عبر تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر من قبل التيار والإطار، لضمان حق وثقل المكون الشيعي الذي يمثل المكون الاجتماعي الأكبر.

وبعدما أخفق التيار الصدري في تأمين أغلبية الثلثين لانتخاب رئيس الجمهورية، كخطوة تسبق تكليف مرشح الكتلة الأكبر لتشكيل الحكومة، اتخذ قراراً مفاجئاً بالانسحاب من العملية السياسية، وذلك بتوجيه أعضاء

الكتلة الصدرية في البرلمان لتقديم استقالاتهم. وبالفعل، هذا ما حصل، ليزداد المشهد السياسي ارتباكاً وغموضاً مع عدم وضوح خيارات الصدر وبدائله بعد الانسحاب.

وبما أنَّ الكرة باتت في ملعب قوى الإطار، وبما أن الصدر أعلن أنّ حلفاءه الكرد والسنة في حلّ منه، وبإمكانهم اختيار ما يرونه مناسباً. لذا، راحت الأمور تتجه نحو تشكيل حكومة توافقية بمشاركة الكرد والسنة والشيعة على وجه العموم.

ولكن الخلافات والاختلافات بين بعض قوى الإطار أخذت تطفو على السطح بخصوص رئاسة الوزراء، في الوقت ذاته الذي تواصلت الخلافات الكردية حول رئاسة الجمهورية. ويبدو أنّ زعيم التيار الصدري راهن على فشل قوى الإطار والكرد في حسم خلافاتهم، وهو ما جعله يوصد بابه ويرفض رفضاً قاطعاً كل الدعوات للدخول والمشاركة في الحكومة بأي شكل من الأشكال.

نجاح قوى الإطار في احتواء خلافاتها والإجماع على مرشح واحد لرئاسة الحكومة، هو الوزير السابق والنائب الحالي محمد شياع السوداني، وترحيب مختلف القوى السياسية بترشيحه، ربما يكون قد فاجأ الصدر، ودفعه إلى الإسراع بقطع الطريق أمام السوداني.

وكانت صلاة الجمعة الموحدة في مدينة الصدر في العاصمة بغداد، منتصف شهر تموز/يوليو الماضي، التي شهدت حضوراً جماهيرياً كثيفاً تجاوز ٢٠٠ ألف شخص من أتباع التيار الصدري ومريديه، أول وأبرز رسائل الصدر إلى خصومه، ومفادها أنه يمتلك القدرة الكافية لتحريك الشارع متى ما تطلّب الأمر ذلك.

بالفعل، بعد بضعة أيام، وجه أتباعه إلى دخول المنطقة الخضراء، ومن ثم الذهاب إلى اعتصام مفتوح تحت قبة البرلمان، ولكن هذه المرة بشكل مختلف إلى حد كبير عما جرى في ربيع عام ٢٠١٦، ارتباطاً بهدف «تغيير النظام السياسي القائم وإزالة الفاسدين».

أغلب الظن أن الصدر يدرك أن الشارع القادر على إرباك المشهد السياسي، وإقلاق الطبقة السياسية، وخلط الأوراق عليها، وحتى وضع اليد على مبنى البرلمان ومؤسسات حكومية عليا غيره، لا يكفي وحده لتغيير النظام السياسي، لأسباب عديدة، من بينها أن الطرف الخصم يمتلك هو الآخر جزءاً من الشارع، ولديه أدوات قوة وأوراق تمكنه من عرقلة أي مشروع سياسي ما.

ولعل التظاهرة السلمية التي نظمتها قوى الإطار أمام إحدى بوابات المنطقة الخضراء في الأول من شهر آب/أغسطس الجاري، والتي شاركت فيها مختلف الزعامات السياسية الكبرى لقوى الإطار، إلى جانب عدد كبير من الشخصيات السياسية وقيادات الحشد وفصائل المقاومة، مثلت رسالة جوابية لرسائل التيار الصدري التحشيدية.

> **هذا الخيار يعني استمراراً وتدويراً للأزمة السياسية الخانقة في العراق**

ومن بين هذه الأسباب، أنَّ البرلمان وعموم مفاصل الدولة والحكومة لا تقتصر على المكون الشيعي، بل هناك وجود وحضور للمكونَين الكردي والسني، فضلاً عن الأقليات الأخرى. ولا شك في أن تلك المكونات لا ترى أن من مصلحتها هدم كل البناء على رؤوس ساكنيه، ناهيك بأن نجاح مثل هذا الخيار في بغداد سوف يشجع على تجربته في أربيل والسليمانية والأنبار ومحافظات أخرى، وبالتالي يفتح الأبواب على مصاريعها للفوضى والعنف والصدام.

السبب الآخر يتمثّل بأنه لا يمكن في أي حال من الأحوال تجاهل الكثير من الحقائق والمعطيات في الواقعين الإقليمي والدولي، ولا سيما أنَّ العراق ليس بمعزل عن كل الحراك والتفاعلات والأزمات والمعادلات السياسية بإطارها العام الشامل.

أضف إلى ذلك أنّ قطاعات واسعة من المجتمع العراقي تخشى أن يؤدي خيار تثوير الشارع وتحشيده وتعبئته، بدلاً من حل المشاكل القائمة ومعالجتها، إلى مفاقمتها بدرجة أكبر، وخصوصاً أن الأوضاع السياسية لن تتجه إلى الهدوء والاستقرار في ظلّ كسر الإرادات وفرض الخيارات.

الخطاب الأخير لزعيم التيار الصدري طرح بوضوح خيار حل البرلمان والتوجه نحو إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، في الوقت نفسه الذي شدد على ضرورة استمرار التظاهرات والاعتصام حتى تحقيق المطالب، وعلى أن لا يكون للوجوه القديمة أي وجود بعد الآن، ما يعني بشكل أو بآخر التراجع عن مطلب تغيير النظام السياسي. وبتعبير آخر، ربما أراد الصدر القول إن حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة يعدّان خطوة تمهيدية لتغيير النظام من قبل ممثلي الشعب.

لا شك في أن مثل هذا الخيار يعني استمراراً وتدويراً للأزمة السياسية الخانقة في العراق، والإبقاء على حكومة تصريف الأعمال الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي، والانتظار عاماً أو أكثر حتى تلوح ملامح الانفراج ومعالمه.

فضلاً عن ذلك، لا بد من اتباع السياقات والآليات الدستورية لحلّ البرلمان، والتي تبدأ بطلب من رئيس الجمهورية أو من ثلث أعضاء البرلمان، وبموافقة غالبية الأعضاء، إذ تشير المادة ٦٤ من الدستور العراقي النافذ إلى الآتي:

«أولاً:

يُحل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناءً على طلبٍ من ثلث أعضائه أو طلبٍ من رئيس مجلس الوزراء، وبموافقة رئيس الجمهورية، ولا يجوز حلّ المجلس في أثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً:

يدعو رئيس الجمهورية عند حلّ مجلس النواب إلى انتخاباتٍ عامة في البلاد خلال مدةٍ أقصاها ٦٠ يوماً من تاريخ الحل. ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مُستقيلاً، ويواصل تصريف الأمور اليومية».

من الطّبيعي أنّ حلّ البرلمان، بوصفه خياراً سلمياً، يتطلب الذهاب إلى السياقات والآليات الدستورية، وكذلك مشاركة مختلف أطراف العملية السياسية، ولا سيما الكتل البرلمانية، لتطبيق تلك الآليات والسياقات الدستورية.

> **وتبقى الخيارات والخطوات ذات الطابع السلمي هي الأنجع والأفضل**

وقد لا تشكل الحملات والمعارك الإعلامية والسياسية المتبادلة بين الفرقاء أرضية مناسبة لتحقيق الإصلاحات المطلوبة، بل إنَّ الحوار هو الأساس والمنطق الصحيح، وهو ما جعل مبادرة الكاظمي الأخيرة بالدعوة إلى إجراء حوار شامل يشارك فيه الجميع تحظى بترحيب كل القوى والمكونات السياسية، فضلاً عن أطراف من المحيط الإقليمي والفضاء الدولي.

وتبقى الخيارات والخطوات ذات الطابع السلمي هي الأنجع والأفضل، وإن اتسمت بقدر كبير من التعقيد وتطلبت الكثير من الوقت. وقبل ذلك وبعده، استلزمت كسر الحواجز النفسية وتحطيمها، والبحث عن نقاط التفاهم والالتقاء والابتعاد قدر الإمكان عن نقاط الافتراق.

*الميادين.نت

امريكا وايران ومستقبل العملية السياسية بالعراق

*تحليل لمعهد السلام الامريكي

خلص تحليل لمعهد السلام الامريكي، ومقره واشنطن، إلى أن استقرار العراق بات على المحك في خضم الأزمة السياسية الحالية مما يستدعي وقفة جادة من قادة البلاد والمجتمع الدولي على حد سواء لمواجهة الأزمة.

ورأى التحليل، الذي كتبه مدير برامج الشرق الأوسط في المعهد سرهنك حمة سعيد، أن وجهات نظر العراقيين تختلف حول ماهية أهداف مقتدى الصدر والتكتيكات التي يستخدمها، مشيرا إلى أن شريحة كبيرة من الجماهير تنظر إليه على أنه عامل التغيير المطلوب وسط إخفاقات النظام السياسي في العراق.

في يونيو الماضي استقال نواب التيار الصدري الـ٧٣ من البرلمان، بعدما كانوا يشغلون ككتلة، أكبر عدد من المقاعد فيه.

وأظهر الصدر الذي يملك قاعدةً شعبية واسعة أنه لا يزال قادرا على تحريك الجماهير لأهدافه السياسية، بعدما اقتحم مناصروه البرلمان مرتين خلال أقل من أسبوع، وباشروا داخله اعتصاما، رفضاً لترشيح محمد شياع السوداني من قبل الإطار التنسيقي المدعوم من إيران، لتولي رئاسة الحكومة.

ماذا يريد الصدر؟

يقول الكاتب إن هناك الكثير من التكهنات حول دوافع الصدر، ومنها هل كان محبطا من الجمود السياسي الذي طال أمده ويستعد للاستقالة من السياسة؟ أم أنه تخلى عن النظام السياسي وخطط لمواجهة الطبقة السياسية من الخارج؟

كذلك يتساءل الكاتب: «هل تعرضت حياة الصدر للتهديد من قبل إيران لأنه كان يهدف إلى إقصاء حلفائها من أن يكونوا جزءا من الحكومة؟

ظن خصوم الصدر أنهم نجحوا في إحباطه لدرجة

> التفكير السائد:لن يتم تعيين أي رئيس وزراء إذا لم توافق عليه الولايات المتحدة وإيران

الانسحاب من العملية السياسية وسرعان ما استبدلوا نوابه، ومعظمهم من أعضاء نوابهم، وفقا للكاتب.

وأضاف أن الإطار التنسيقي وآخرون اعتقدوا أن طريق تشكيل الحكومة بات ممهدا وأن زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي يتطلع إلى وضع نفسه لفترة ولاية ثالثة في رئاسة الوزراء أو اختيار رئيس للوزراء من دائرته المقربة.

يرى الكاتب أن انسحاب الصدر من البرلمان وضع رئيس الـوزراء الحالي مصطفى الكاظمي وحكومته وشركاء الصدر السياسيين والبرلمانيين في موقف صعب للغاية.

كما اعتقد العديد من خصومه أن الصدر قد فقد قدرا كبيرا من ناخبيه لإحباطهم من عدم قدرته على تشكيل الحكومة.

بالمقابل يشير الكاتب إلى أن الكثيرين لن يدعموا أي محاولة لإسقاط النظام وإشعال حرب أهلية بين الشيعة، وكذلك لن تدعم المؤسسة الدينية الشيعية العراقية في النجف ولا المجتمع الدولي مثل هذه الخطوة، وأيضا ستعارض إيران استبعاد حلفائها من السلطة وحصول أي اقتتال شيعي-شيعي.

ويتابع الكاتب أن خصوم الصدر يعتقدون أن حرب روسيا على أوكرانيا غيرت الكثير من الأمور، وأن الولايات المتحدة وأوروبا بحاجة إلى نفط العراق.

مع بلوغ الطاقة الإنتاجية لدول الخليج إلى الحد الأقصى، يمكن للعراق أن يعوض وينتج المزيد، لذلك، اعتقد خصوم الصدر أن واشنطن وأوروبـا ستقبلان بحكومة يشكلها الإطار التنسيقي على أمل أن تعطي الأولوية لإنتاج النفط على الإصلاح ومسائل الحوكمة الأخرى.

من الواضح أن هذا التحول في الأحداث قد أظهر بالفعل أن الكثير من تفكير خصوم الصدر لم ينجح، وفقا للكاتب الذي أشار إلى أن دعوته لأداء صلاة الجمعة وسط حرارة الصيف الحارقة في بغداد مع استجابة عشرات الآلاف من الناس أظهرت أن دعم الصدر لا يزال قويا.

ويبين أن الاستيلاء على مبنى البرلمان والمنشآت الأخرى في المنطقة الخضراء في الأيام القليلة الماضية ودعـوة الجهات السياسية الأخـرى وزعماء العشائر والشعب العراقي للانضمام إلى ما أسماه «ثورة سلمية عفوية» تشير بوضوح إلى أن الصدر حريص لتحقيق أهدافه السياسية المعلنة لتغيير النظام السياسي ومحاربة الفساد.

ويؤكد الكاتب أن خصومه يعتقدون الآن أنه يتجه حقا نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في جعل السلطة السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية فوق أي شخص آخر.

دور الولايات المتحدة

يقول حمة سعيد إن هناك تصورات متناقضة في

> هذا التحول في الأحداث قد أظهر بالفعل أن الكثير من تفكير خصوم الصدر لم ينجح

العراق حول دور الولايات المتحدة، ومنها أن التفكير السائد هو أنه لن يتم تعيين أي رئيس وزراء أو يمكن أن ينجح إذا لم توافق عليه الولايات المتحدة وإيران.

في الوقت نفسه، يعتقد العديد من الفاعلين السياسيين أن دور الولايات المتحدة ونفوذها قد تضاءلا بشكل كبير في العراق.

بالمقابل، يلفت الكاتب إلى أنه على الرغم من العلاقات المتوترة بين الصدر والولايات المتحدة في السابق، يعتقد البعض أن واشنطن فضلت تشكيل الصدر لحكومة من أجل تعزيز العراق في مواجهة إيران وحلفائها.

يضيف الكاتب أن للولايات المتحدة مصلحة في عراق ديمقراطي ومستقر وذي سيادة، وبالتالي يمكنها أن تعمل مع حلفائها عبر الطيف السياسي العراقي جنبا إلى جنب مع حلفائها الأوروبيين والأمم المتحدة لتشجيع ودعم الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة لمنع العنف وكسر الجمود السياسي وتمكين الحكم الفعال.

إلى أين يتجه العراق؟

يقول الكاتب إنه على الرغم من التغييرات العديدة في العراق إلا أن المشكلة الأساسية باقية وتتمثل في وجود اختلال في توازن القوى وعدم استعداد لقبول الآخر وجهود محدودة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بالفعل.

ويتابع أن الطبقة السياسية منفصلة عن معاناة الجمهور وتتصرف بلامبالاة، بينما تتمتع إيران وتركيا ودول أخرى بنفوذ منافس قوي في العراق وتعطي الأزمة الحالية فرصة أكبر لتوسيع هذا النفوذ، مضيفا أن المشاكل الداخلية توفر مساحة للآخرين لممارسة نفوذهم.

يمكن حل مشاكل العراق أو التخفيف من حدتها إذا عمل العراقيون مع بعضهم البعض بشكل أفضل، بحسب الكاتب الذي يرى أن العراق يبقى مهما لاستقرار المنطقة ولمصالح الأمن القومي للقوى الإقليمية والعالمية.

ويواصل أن البلاد تمتلك العديد من العناصر اللازمة للتغيير الإيجابي، لكن لا تزال تفتقر إلى محفز لتسخير هذه العناصر.

ويضيف أن هناك جهود لكسر الأزمة السياسية الحالية، لكن المأزق السياسي العميق في العراق لن يتم تحريكه في أي وقت قريب.

ويختتم الكاتب بالقول «يمكن أن يحدث تغيير حقيقي إذا أصبحت العملية السياسية أكثر تعبيرا عن إرادة العراقيين، الذين لم يصوت أكثر من ٦٠ في المئة منهم في انتخابات ٢٠٢١ ولم يوافقوا على الطبقة السياسية».

*الترجمة:الحرة

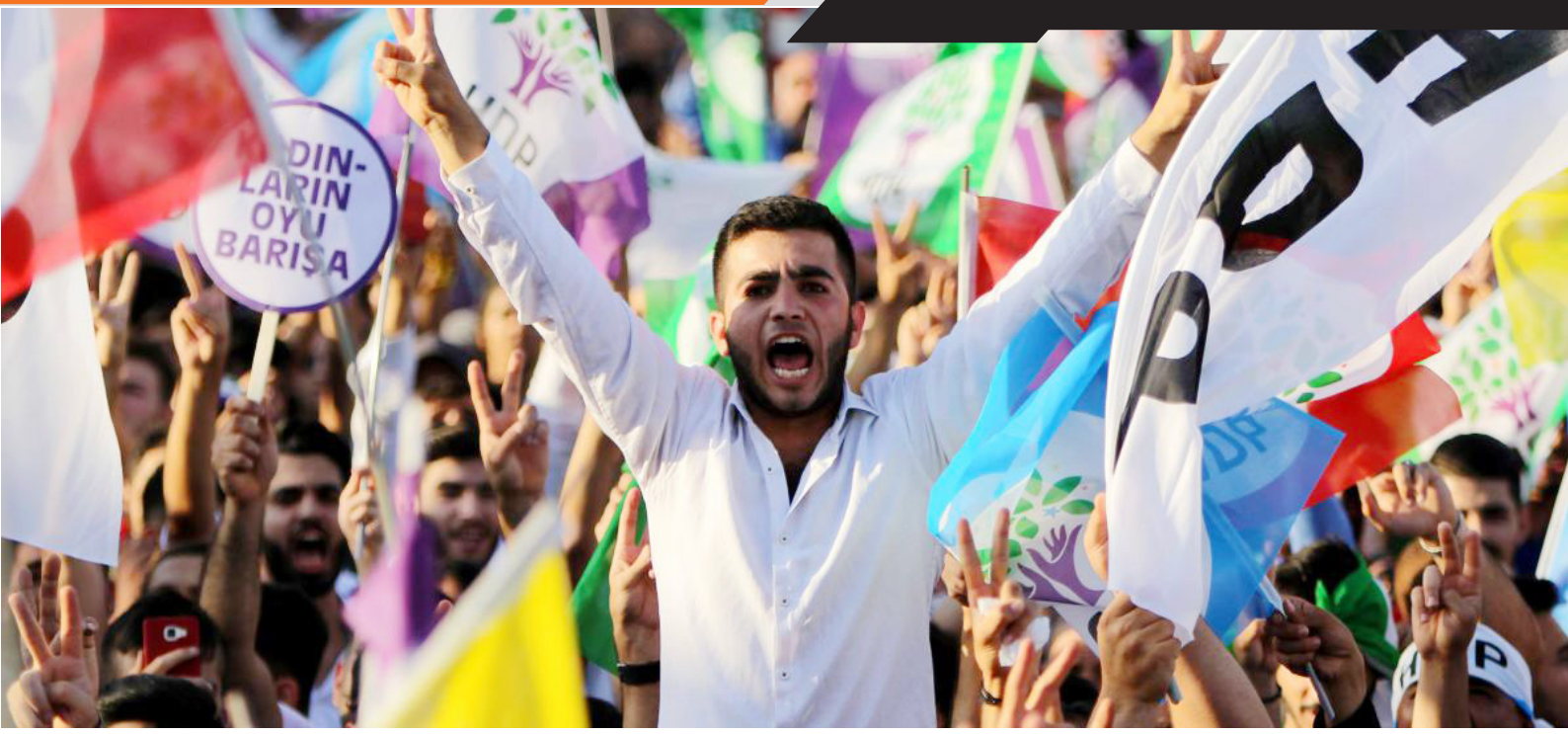

إيرول كاتيريسي أوغلو:

أتمـنى أن يكـون الكـرد أتـراكًا!

هناك ما يقرب من ٢٠ مليون كردي في البلاد وما زلنا نتصرف وكأنهم غير موجودين. قامت بلدية إسطنبول الحضرية ببناء مراحيض في حديقة الأنـاضـول في أوكميداني، ووضعت لافتات تحذيرية بلغات مثل التركية والصينية والإسبانية والسويدية للتمييز بين مغاسل الرجال والنساء. لكن الكردية ليست من بين هذه اللغات.

الحكومة تواصل ممارسات مماثلة على الرغم من كل انتقاداتنا. تصدر إعلانات باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والعربية، لكن أكثر من ٢٠ مليون شخص لا يجدون أنه من المناسب إصدار إعلانات باللغة الكردية على الرغم من أنهم يتحدثون الكردية.

هل تعرف لماذا؟

لأن دولتنا تريد الكرد أن يتواجدوا كأتراك وليس ككرد. تسأل لماذا؟ لأن هذه بلاد الأتراك. الدولة تشبه القول إلى حد ما؛ كفى، كفى كردي، أرمني، عربي، انسوهم! انظروا، نقدم لك دولة جميلة. تركيا! هذا هو بلد الأتراك. «طوبى لمن يقول إنني تركي!» قل وكن تركياً! قم بإنهاء هذه المناقشات!

لكن في معظم الأحيان لا يختار الناس هويتهم العرقية أو الدينية. عندما يولد الشخص من أبوين كرديين، يصبح كرديًا. نفس الشيء بالنسبة للهويات الأخرى. لهذا السبب، خاصة وأن نظام القيم الذي نعيش فيه، والذي تحدده الدولة القومية، يصبح غير فعال مع العولمة، يفضل الناس أن يكونوا مع الأشخاص الذين يعتقدون أنهم الأقرب إلى هويتهم ولغتهم ودينهم. يتحد أحد الأنواع معًا حول هويته، ربما نتيجة لغرائز البقاء في عالم مليء بالمخاطر.

بحسب المادة ١٠ من دستورنا، نحن جميعًا «مواطنون» في هذا البلد أمام القانون! لكن كيف يمكن لهذا الخطاب والتطور أن يمضيا معًا؟ خاصة إذا كانت الهوية المهيمنة تاريخياً في بلد ما قد ضغطت على الهويات الأخرى باستخدام هذا القول؟

بمعنى آخر، المادة ١٠ من دستورنا هي مادة كلام فارغ. أتمنى أن تقول الحقيقة. لكن ليس هكذا. كما قلت، إنها دلالة على العدم.

بالفعل في بداية المقال، يفهم الناس عندما يقرؤون الأخبار التي كانت في وسائل الإعلام هذه الأيام. في تركيا، الأتراك فقط هم سواسية. لا يتمتع الآخرون بوضع متساوٍ مع الأتراك ما لم يطلقوا على أنفسهم اسم الأتراك.

يعرف الكرد هذه الحقيقة. وإذا كنت تعرف فقط كيف يعرفون. إنهم يعرفون من خلال عروقهم أن كونهم كرداً في هذا البلد هو شيء لا تحبه الدولة على الإطلاق.

هل تعتقد أنهم لا يرون استبداد تعيين الأمناء بدلاً من رؤساء البلديات المنتخبين، فماذا يحدث لحزب الشعوب الديمقراطي؟

أنا أيضا تخليت عن كوني كرديا. إنها حقيقة أن شخصا من طرابزون، ولد في إسطنبول، يقول، «انتظر، ما حدث للكرد ليس صحيحا، إذا كنت تريد أن تكون هذه الدولة ديمقراطية صحيحة، فالمشكلة هي أنه يجب حل القضية الكردية «يمكن تهميشها. في واقع الأمر، لقد فعلت هذا قبل ٧-٨ سنوات، بعد الليلة التي تحدثت فيها عن دعم حزب الشعوب الديمقراطي وحل القضية الكردية سلميًا في برنامج أحمد هاكان، عندما خاطبني شخص من نفس القناة قائلاً: «لقد وضعوك في القائمة السوداء، لن تكون على هذه القنوات مرة أخرى». فهمت. وبالطبع، منذ ذلك الحين، كنت أدعَى إلى القنوات كل أسبوع تقريبًا، ولم يعد بإمكاني الظهور على أي قناة، وهو ما حدث بالفعل، ولم أدعَ لأي قناة منذ ذلك الحين.

«أقاموا غرف إقناع!» أولئك الذين وصلوا إلى السلطة من خلال قصص المظلوميات لا يمكن أن يظهروا أي تعاطف عندما يتعلق الأمر بالكرد. يستمرون في إلقاء ظلالهم على مظالم الكرد بأصوات «الإرهاب» وخلق تصور بأن هذه المظالم لا وجود لها.

> **لا يمكن أن نرى الديمقراطية دون ترميم كرامة الكرد والاعتذار عما حدث لهم**

ماذا تفعل أحزاب المعارضة برأيك بينما الأحزاب الحاكمة تفعل ذلك؟

في الواقع، هي أيضًا تميل إلى نسيان الكرد واللغة الكردية.

لقد حذفت اللغة الكردية من اللافتات التي تحتوي على تحذيرات للتمييز بين حمامات الذكور والإناث في الحدائق، ولا تتضمن الكثير في خطابها السياسي.

ومع ذلك، لا يمكن أن نرى الديمقراطية في هذا البلد من دون ترميم الكرامة المحطمة للشعب الكردي والاعتذار عما حدث لهم.

هل تعتقد أنني مخطئ؟

*احوال تركية

أردوغان مع بوتين للمرة الثانية خلال شهر.. ما المطروح على الطاولة؟

وصف مساعدو الرئيسين الروسي والتركي المحادثات المقبلة في سوتشي بأنها استمرار للمناقشات التي جرت في لقاء إيران قبل أقل من شهر، وستغطي كل شيء.

للمرة الثانية خلال شهر، يلتقي الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، نظيره التركي، رجب طيب أردوغان، لبحث ملفات مشتركة.

اللقاء الذي يجري اليوم الجمعة، ٥ أغسطس ٢٠٢٢، في مدينة سوتشي الروسية يشكل، حسب عدة تقارير، امتدادًا للقاء الرئيسين السابق في إيران، في ١٩ يوليو الماضي.

من طهران إلى سوتشي

بحسب صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، وصف مساعدو الرئيسين الروسي والتركي المحادثات المقبلة في سوتشي بأنها استمرار للمناقشات التي جرت في لقاء إيران قبل أقل من شهر، وستغطي كل شيء من الطائرات من دون طيار إلى شحنات الحبوب إلى الطاقة إلى سوريا.

آنذاك في إيران، كان الهدف من المحادثات، بحسب تصريح المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، البحث عن تسوية سلمية للمسألة السورية، بحسب ما نقلته وكالة "رويترز" عن المسؤول الروسي. ومن ناحية أخرى، تغيب إيران عن اللقاء الحالي ما قد يعني إعطاء مساحة أكبر لمناقشة الملفات المرتبطة بشؤون البلدين مقارنةً بالملفات الإقليمية.

العقوبات الاقتصادية

في تقريرٍ لصحيفة "واشنطن بوست"، اليوم الجمعة ٥ أغسطس ٢٠٢٢، قالت الصحيفة إنها حصلت على مقترح روسي عن طريق المخابرات الأوكرانية، تعرض فيه موسكو السماح لها بشراء حصص في مؤسسات نفطية تركية بغرض الالتفاف على عقوبات الطاقة، لكن ما من إشارة على قبول تركيا هذا المقترح لما يحمله من مخاطر على نظامها المصرفي وشركاتها.

من جانبه، لم يعلق الكرملين على الأخبار المتعلقة بالمقترح، واكتفى بالقول إن اللقاء يركز على التعاون التكنولوجي والعسكري بين البلدين، أما المسؤولون في الغرب ممن تحدثوا إلى الصحيفة، فأعربوا عن عدم معرفتهم بمثل هذا المقترح، لكن الأكيد أن موسكو تسعى جاهدة للعثور على طرق بديلة للإفلات من العقوبات.

مسيرات بيرقدار

قالت صحيفة "موسكو تايمز" إن بوتين قد يكون بحاجة إلى المسيّرات التركية، فقد سبق لروسيا أن درست شراء المسيّرات من إيران حسبما كشف مسؤول كبير في المخابرات الأمريكية، وعزز أردوغان هذه الفكرة عندما قال مازحًا في وقت سابق لمجلس وزرائه إن بوتين طلب منه في طهران شراء مسيّرات "بيرقدار".

وعزز الكرملين هذا التصور أيضًا بتصريح المتحدث باسمه، دميتري بيسكوف، بأن "التعاون التكنولوجي والعسكري لا يغيب عن طاولة البلدين"، ولكن الأكيد أن روسيا تسعى جاهدة لتأمين العتاد العسكري لدعم مجهودها الحربي، في ظل عقوبات غربية صارمة تضع حاجزًا بين روسيا والتكنولوجيا المتقدمة، بحسب ما كتبت صحيفة "نيويورك تايمز".

سوريا المتنازع عليها

كل من روسيا وتركيا دولة ضامنة لمسار أستانة بشأن الأزمة السورية، لكن بأهداف متباينة. فمن جهة تدعم روسيا الرئيس السوري، بشار الأسد، ولن تتخلى عن موطئ قدمها في سوريا، في حين تدعم تركيا المعارضة في الشمال وتسعى لشن عمليات داخل الأراضي السورية ضد القوات الكردية التي تصنفها أنقرة "إرهابية".

بهذا الصدد، يظل ما كتبه الصحفي البريطاني، مارتن تشولوف، في صحيفة "الجارديان" قبل شهر صحيحًا، حين قال "ما ينتظر سوريا الآن يظل سؤالاً محيرًا كما كان دائما". من جهة أخرى، فإن الملف السوري ورقة ضغط قوية في يد تركيا، اليوم، كونها قد تقفل أبواب الناتو أمام فنلندا والسويد، وهو ما ترجوه موسكو، وتريد أنقرة لقاءه ثمنًا جيدًا.

العصا من المنتصف

يردد المسؤولون الأتراك على الدوام أن الرئيس أردوغان نجح في الحديث مع روسيا ومع الغرب على السواء، وحافظ على قدر من الثقة بتركيا. وتكلل هذا الأمر بالنجاح عندما استطاعت تركيا رعاية اتفاق استئناف تصدير الحبوب الأوكرانية، وفك الحظر عن موانئ البحر الأسود.

وبحسب "موسكو تايمز"، تطمح تركيا لترجمة هذا النجاح إلى محادثات بين الرئيسان الروسي، فلاديمير بوتين، والأوكراني، فلاديمير زيلينسكي، في إسطنبول، وقد يكون هذا ممكنًا بعد أن أعرب المستشار الألماني السابق، جيرهارد شرودر، عن نية بوتين التفاوض على إنهاء الحرب عقب اللقاء الذي جمعه وبوتين في الكرملين، بحسب ما كتبت "دويتشه فيله".

أوهام العثمانية الجديدة والتخبطات السياسية

سياسي مدى الحياة، أصبح أردوغان رئيس بلدية اسطنبول في عام ١٩٩٤ مع حزب الرفاه الإسلامي التركي.

اشتهر بمهاراته في حل المشكلات، اكتسب شهرة وفاز بمنصب رئيس وزراء تركيا في عام ٢٠٠٣. بحلول عام ٢٠١٤، أصبح أردوغان رئيسًا لتركيا كجزء من حزب العدالة والتنمية.

من خلال الركوب على ظهر نفس الأيديولوجيات الإسلامية التي استخدمها للحصول على مقعد في منصب رئيس البلدية، بدأ أردوغان على الفور في إبراز القوة التركية في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط فيما أطلق عليه «العثمانية الجديدة».

كثيرًا ما يشير أردوغان إلى ماضي أمته – في حالة تركيا، الإمبراطورية العثمانية.

تعتبر إعـادة النظر في الإمبراطوريات الماضية استراتيجية مفيدة لأصحاب النفوذ لأنها تغرس مشاعر الفخر الوطني التي تعتبر أساسية للحفاظ على أنظمتهم. يحلم أردوغان باستعادة مجد الإمبراطورية العثمانية من خلال العمل العسكري العدواني، وقد تكون سياساته أفضل فرصة لتركيا للقيام بذلك.

يظن أردوغان دائما او غالبا أن توقيت سياساته مناسب مما يوقعه في أخطاء جسيمة تغضب الحلفاء.

في الواقع، ستنتهي معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣، وهي معاهدة بعد الحرب العالمية الأولى تهدف إلى اقتطاع بقايا الإمبراطورية العثمانية، في يوليو من عام ٢٠٢٣، مما يمنحه إفلاتًا قانونيًا إضافيًا.

يعرف أردوغان أن بقية جيرانه يعانون من مشاكل ديموغرافية خطيرة: بلغاريا، على سبيل المثال، لديها انخفاض في عدد السكان، ومعدل مواليد راكد، وتكافح من أجل العثور على عدد ثابت من الشباب، وتتناقص قدراتها العسكرية من خلال اليوم. لقد حان الوقت لعودة ظهور الإمبراطورية العثمانية – التي امتدت ذات يوم من تونس ورومانيا إلى الصومال والمملكة العربية السعودية –.

ما كان يُعتبر ذات يوم «رجل أوروبا المريض» يتطلع الآن إلى التحسن. على مدى السنوات القليلة الماضية، بدأ أردوغان في توسيع القوة التركية بقوة في جميع الاتجاهات.

إلى الشمال، دخل في خلاف مع الكرملين بينما كان يدعم أذربيجان ضد القوات الأرمينية المدعومة من روسيا خلال حرب ناغورنو كاراباخ عام ٢٠٢٠، وهو نصر أذربيجاني حاسم.

إذا كان هناك شيء واحد يفهمه أردوغان، فهو أن التسبب في الأزمة ينجح: فقد نقلت سياساته العدوانية تركيا من دولة لم تكن منخرطة في الجغرافيا السياسية إلى دولة تتحدى بشكل مباشر أولوية روسيا في القوقاز.

بالنسبة للشرق، فقد حقق مكاسب كبيرة في باكستان من خلال قوته الإسلامية الناعمة، مما أدى إلى رؤيته الإسلامية اللفظية التي هزت العلمانية التركية.

كما تلا مرة من قصيدة: «المساجد ثكناتنا ، والقباب خوذنا، والمآذن حرابنا والمؤمنون جنودنا». استخدم أردوغان ديزي، الدراما التلفزيونية التركية، لنشر علامته التجارية عن الإسلام والمساعدة في تعريف العالم بالتاريخ التركي - وأشهر ديزي هو «ديري: أرطغرل» (أو «قيامة: أرطغرل») وقد اقتحم باكستان. تعد الدراما التركية الآن من الأكثر مشاهدة في العديد من بلدان العالم، متفوقة على الكورية، والهندوسية ، والإسبانية.

من خلال سعيه ليصبح مركز العالم الإسلامي السني، يجعل أردوغان تركيا الجديدة أكثر قبولا لدى الدول الأخرى، مما يمكن أن يساعدها في تأمين تحالفات جديدة وتجنب الصراعات المحتملة.

يبدو أن أردوغان يسير على طريق ما لتحقيق هدفه المتمثل في تعزيز تركيا وتوسيع قوتها ومجال نفوذها خارج حدودها.

لكن تركيا أردوغان لا تخلو من عيوبها. على الصعيد المحلي، كان الاقتصاد التركي ينبض بالحيوية.

كانت المؤسسات الديمقراطية التركية تتآكل ببطء، ولم يتقبل سكانها مثل هذا التراجع.

حتى أن مشروع البنية التحتية المتوج لأردوغان، مطار إسطنبول، لم يستفد كثيرًا بسبب تراجع السفر العالمي. لكن انظر إلى احتجاجات حديقة جيزي عام ٢٠١١، التي قُمعت بقبضة من حديد - واجه أردوغان اضطرابات من قبل، وقد عاش ليروي الحكاية.

> **العثمانية كانت عقيدة غازية وهذا هو الوهم الذي يضرب عقل اردوغان**

لدى أردوغان جبل يتسلقه محليًا، ولكن إذا كان قادرًا على التغلب على مشاكل اقتصاد تركيا الراكد، وتدهور العملة، واليسار المحبط، فيمكنه حينئذٍ مواصلة اتخاذ خطوات واسعة في إعادة توحيد الإمبراطورية العثمانية. إذا علمتنا الأحداث الأخيرة أي شيء، فهو أن النظام الدولي الحالي يكافح من أجل منع العدوان العسكري أو الرد عليه.

إذا كان لأردوغان أن ينجح في توسيع أراضيه وإيجاد حلفاء يؤمنون مثله بالعثمانية وأوهامها ، فعليه أن يستمر في إثارة الحروب والصراعات لان العثمانية كانت عقيدة غازية وهذا هو الوهم الذي يضرب عقل اردوغان ويجعله يتخبط يمينا وشمالا.

* موقع هوتشكيزري كورد.

صالح مسلم: دول العالم تعرف نوايا أردوغان العدوانية تجاه الكرد

ألتقى الرئيس الروسي" فلاديمير بوتين"، يوم الجمعة، في سوتشي الروسية، برئيس تركيا رجب طيب أردوغـان في محاولة جديدة من الأخير للحصول على ضوء أخضر لشن هجمات ضد مناطق شمال وشرق سوريا.

وفي هذا السياق قال الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي "صالح مسلم" للمرصد السوري لحقوق الإنسان: نأمل من روسيا عدم تقديم تنازلات للفاشية التركية للهجوم على المنطقة.

وأضاف: الجميع بات يعلم نوايا إردوغان الهادفة إلى اجتثاث الكرد أينما كانوا، وأن الفاشية التركية مستعدة للتخلي والتنازل عن كل الملفات في مقابل أن لا يبني الكرد أي كيان لهم ولا يعم السلام والأمن.

واختتم صالح مسلم حديثة قائلا: إن أوروبا وأمريكا وروسيا يعلمون جيّدا حقيقة مخططات الفاشية التركية العدوانية في المنطقة ويعلمون تخبطها؛ ما دفعها لابتزاز أوروبـا عبر موضوع السويد وفنلندا، قائلاً إن سياساتها دائماً قائمة على الاحتلال والابتزاز والاستغلال.

PYD❊

براء صبري :

الغزو التركي الوشيك وتداعياته على علاقة "قسد" بواشنطن

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

بعد التهديدات التي أطلقها الرئيس التركي رجب طيب أردوغـان باجتياح جديد للشمال السوري، يخشى قادة المنطقة المحلية والأحزاب السياسية والنشطاء المدنيون من تحويل أردوغان تهديداته باجتياح جديد لشمال سورية، واحتلال منبج وتل رفعت بحجة مكافحة الإرهـاب، إلى حقيقة. هذا القلق، الذي لا يبدو أنها ستبدده مجرد تصريحات خجولة رافضة لتلك العمليات التركية قد يطلقها المسؤولون الامريكيون، بل إنها ستكون سبباً في ازدياد التداعي في الثقة بصورة غير رسمية بين الإدارة الذاتية وقـوات سورية الديمقراطية على الأرض من جهة، وبين قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية من جهة ثانية.

تزداد مع الوقت ملامح القيام بهجوم تركي على شمال حلب في أي لحظة، والمنطقة المستهدفة، بحسب تصريح أردوغـان نفسه، هي تل رفعت المحاصرة أصلاً ومنبج التي ترتبط بمناطق شرق الفرات من خلال طريق "إم ٤" الذي يقطع نهر الفرات. وتعاني المنطقتان اللتان تحكمهما "قسد" أصلاً ومنذ سنوات من تكدس كبير للنازحين الهاربين من الغزوتين التركيتين السابقتين (درع الفرات

وغصن الزيتون)، سواء كانوا من سكان بلدات الباب وجرابلس أولاً أو من عفرين ثانياً.

وهكذا، سيؤدي الغزو التركي لفتح باب جديد لحركة نزوح ستضر بتلك الفئات النازحة الهشة أصلاً، يُضاف إليهم السكان الأصليون للمنطقتين المستهدفتين الذين ما يزالون يتذكرون الانتهاكات الى ارتكبها المقاتلون المتشددون حين استباحوا البيوت الكردية في عفرين وراس العين وتل أبيض بحماية تركية سابقاً. وسيؤدي مشهد الدمار هذا إلى اتساع فجوة عدم الثقة بين الكرد والعرب السنة في شرق الفرات نفسها. وستكون عملية نزوح كبيرة جديدة في اتجاه مناطق شرق الفرات نتيجة حتمية للهجوم المقبل. وهذا بحدّ ذاته حمل ثقيل على كاهل الإدارة المحلية التي تعاني أصلاً من الإرهاق، وسوء الخدمات، وضعف القدرات، والفساد، وازدياد التباعد بينها وبين القاعدة الاجتماعية.

قد يتسبب الهجوم التركي بالكثير من التوترات والتصدعات في بيئة اجتماعية متنوعة تتميز بكونها حتى هذه اللحظة الأقل تصادماً وحرارة بين المكونات التي تتشكل منها. وقد يدفع هذا الكثير من المناطق المحسوبة على العرب السنة، وخاصة نصف الدائرة الذي يمتد من جنوب الحسكة إلى غرب مدينة الرقة، مروراً بمحاذاة نهر الفرات حتى الحدود العراقية، على التفكير بمستقبل خاص بها بعيداً عن التشاركية الحالية التي تشكّلت بجهد الإدارة الذاتية. وهذا إضعاف لهيكل الإدارة وتماسك "قسد" الذي يتشكل من تلك التكوينات العربية. وقد يحفز ذلك إردوعان على استهداف مناطق جديدة من المنطقة الآمنة ذات الأغلبية الكردية، مما يؤدي بدوره إلى هجرة السكان الكُرد أو اتجاههم نحو التشدد والمزيد من التسلح، في حين سيختفي المسيحيون واليزيديون والشركس بشكل شبه كلي من تلك المنطقة المتنوعة مع الوقت، وستتحول المنطقة عند عدم حصولها على ضمانات موثوقة بأنها لن تخسر المزيد في المستقبل إلى منطقة ذات لون واحد تديرها جماعات سنية متشددة مُسلحة لا تحترم حقوق الإنسان وتكون في خدمة القرار التركي على حساب السوريين.

> **سيؤدي الهجوم التركي إلى موجات جديدة من النزوح وزيادة المعاناة**

سوف يتسبب الهجوم في حال السماح بحصوله في كارثة كبيرة لمكانة واشنطن في عموم الشرق الأوسط، وسيرسل رسالة جديدة لحلفائها مفادها بأن التحالف مع واشنطن غير مؤمن، وسيدفع "قسد" والجماعات المعارضة في التنف إلى التفكير في حلول بديلة عن اعتمادهم الرئيسي على التحالف مع واشنطن. وقد يعزز الرد الامريكي المخفف تجاه تركيا الرواية السلبية التي تتبناها بعض الجهات المتشددة داخل "قسد" ووحدات حماية الشعب ضد دور واشنطن.

في الوقت الحالي، يرى الكثيرون أن الولايات المتحدة لم تعد تملك مفاتيح الحلول للأزمات في الشرق الأوسط أو أن واشنطن ستضحي بحلفائها الصغار مقابل تحقيق مكاسب من حلفائها الأكبر. وبالتأكيد، سيصبّ هذا الخطاب في صالح من بدأ

الترويج في الشرق الأوسط لضرورة بناء الجسور مع موسكو وبكين عوضا عن واشنطن، خاصة بعد ما يشيع من حديث عن أفول نجم واشنطن في المشهد السياسي الدولي، وهو ما يتجلى أيضا في فشل الولايات المتحدة في حماية المناطق الواقعة خارج حدود العاصمة الصومالية مقديشو التي أصبحت مرتعا للجماعات المتطرفة والميليشيات، إضافة إلى عدم قدرتها على حسم الصراع بصورة إيجابية في حوض الدونباس لصالح حكومة زيلنيسكي.

كما لن تسمح الجماهير المحلية للإدارة الذاتية ولا لـ"قسد" بالتمسك بعلاقاتها مع واشنطن التي تركتهم مجدداً وحيدين أمام الغزو التركي.

وسيزيد هذا بالتالي من سطوة التيارات المرتابة من مواقف واشنطن داخل الحراك الكردي الذي يُشكّل الإدارة الذاتية ويدعوها إلى التراجع عن علاقاتها مع واشنطن. وقد بدأت هذه الأصوات في الظهور منذ الآن، وتصاعد الحديث عن طعنة امريكية جديدة في الظهر لحلفائها في سورية.

إذا وقع الهجوم التركي، فسيعني ازدياد خسائر "قسد" وتراجع وزنهما في المشهد السياسي السوري. وسيكون لذلك تداعيات كبيرة مرتبطة بازدياد التغلغل الإيراني في مناطق "قسد"، وانصياع "قسد" والإدارة الذاتية أكثر لمطالب موسكو ودمشق، وتعزيز التمركزات العسكرية الروسية بحجة ظاهرية مرتبطة بحماية المنطقة. سيكون ذلك مدعاة لطلاق أسرع في العلاقة مع التحالف الدولي. وبالطبع، سيزيد هذا الوضع من قوة الخلايا الإرهابية التي يتكون أغلبها من بقايا "داعش" و"القاعدة" ويسهم في انبعاثهما من جديد.

من المتوقع أن تبدأ الدعاية الإيرانية والروسية في الترويج لضرورة عودة حكومة الأسد للسيطرة على كامل شمال وشرق سورية لحماية السكان من أخطار تركيا مجدداً، ولتخوين واشنطن في علاقاتها مع شركائها على الأرض. وستجد الدعاية الروسية التي تروج لفكرة أن الولايات المتحدة لا تعير اهتماماً لحلفائها مثالاً آخر لتسليط الضوء عليه. وستتسبب تلك الدعاية في زعزعة الثقة بالمستقبل لدى "قسد" التي ستبحث عن طوق نجاة من خلال روسيا مع دمشق -أو حتى التقرب من إيران من خلال العناصر العربية في تلك القوات.

> **الهجوم التركي سيقوض ثقة قسد والإدارة الذاتية بالولايات المتحدة**

في الواقع، لن يقتصر أثر الهجوم التركي على سورية فقط. فبعد الانسحاب الأولي لواشنطن من سورية، سيعزز أي فشل آخر للولايات المتحدة في التعامل مع الصراع النفوذ الإيراني في أجزاء من العراق بينما يقوض قوة حلفاء واشنطن هناك. كما ستزيد مثل هذه التطورات من نفوذ إيران في العراق، وستضعف مواقع حلفاء واشنطن هناك. ويتهم الكرد واشنطن بأنها تركتهم وحيدين رغم العلاقات التاريخية بينهم، وسمحت للميليشيات الحليفة لإيران بالحصول على كركوك المهمة لهم.

في الآونة الأخيرة، أصبحت التيارات اليسارية ذات الميول الراديكالية المتنامية في الساحة السياسية في شمال شرق سورية تنظر إلى الولايات

المتحدة كخصم. وبذلك، فإن ترويج تلك الرواية، إضافة الى الانتهاكات المحتملة التي قد تنتج عن الغزو التركي المحتمل، سيؤثران على علاقات واشنطن مع باقي الكرد، سواء في الإقليم أو في تركيا أو إيران. وإضافة الى ذلك، أدت الهجمات التي شنتها تركيا على إقليم كردستان العراق، بما في ذلك الهجوم الذي استهدف موقعاً سياحياً في ٢٠ تموز (يوليو) وأسفر عن مقتل ثمانية أشخاص على الأقل وإصابة العشرات من السياح الزائرين، إلى تنامي الغضب تجاه تركيا.

كان الهجوم التركي المحتمل على شمال شرق سورية في طور الإعداد منذ فترة طويلة، وهو بالكاد تحول غير متوقع للأحداث، كما ورد في مقال عن هذا الموضوع لهذا الكاتب قبل سنوات. وفي حال بقيت واشنطن صامتة وفشلت في التحرك لمنع حدوث هذا الهجوم، فلن تتمكن من إدعاء الصدمة من النتائج لاحقا. لذلك، فإن السكوت وعدم فعالية واشنطن في ردع الهجوم التركي المحتمل سيكون بمثابة إعطاء ضوء أخضر لتركيا للشروع في بدء الهجوم.

لن ينفع تنديد واشنطن أو قيام بعض من القادة السياسيين في واشنطن من أمثال السيد ليندسي غراهام بزيارة المنطقة لتخفيف احتقان سكان تلك المنطقة تجاه مواقف التحالف الدولي من عدوانية أنقرة. وتتطلع الإدارة الذاتية إلى واشنطن للعمل المكثف لتخفيف تلك العدوانية، وبناء جسور بين الأطراف المعنية بالتصادم، والتدخل لمنع كارثة إنسانية جديدة قد تولد شرخاً اجتماعياً بين مكونات المنطقة الآمنة القائمة على الأرض، وليس المنطقة الآمنة التي يتحدث عنها أردوغان.

تبقى الخيارات البديلة مطروحة على الطاولة، حيث قد يدفع العمل على بناء روابط سياسية واقتصادية حقيقية بين شمال شرق سورية وتركيا بعض العداء التركي لتلك المنطقة.

كما يمكن في حال إيجاد صعوبة في بناء تلك العلاقات السماح لقادة شرق الفرات إما الانخراط السياسي ضمن العملية الدستورية في جنيف، أو دفع الإدارة الذاتية إلى التحاور المباشر مع دمشق للتوصل إلى صيغة دستورية نهائية لتلك المنطقة، تحميها من الأخطار الخارجية وتحافظ على هويتها المحلية. والرابط الأساسي بين هذه الخيارات هو أن الإدارة الذاتية لا تستطيع إنجازها بمفردها.

> **سيتسبب الهجوم في كارثة كبيرة لمكانة واشنطن في عموم الشرق الأوسط**

فإذا كانت واشنطن تأمل في دعم حلفائها، فعليها أن تسعى إلى دفع خيارات بديلة عن الاحتلال ومرفقة باستمرار بالدعم العسكري والاقتصادي لهذه المنطقة الهشة.

*براء صبري: كاتب وباحث من سورية، مقيم في إقليم كردستان العراق، ويعمل مع المنظمات الدولية الإنسانية غير الحكومية، ويكتب في العديد من الصحف والمراكز البحثية المختصة عن شؤون الشرق الأوسط السياسية والاجتماعية.

خطـة تركـيا الكـبرى فـي سوريـا

*فايننشال تايمز

تحت هذا العنوان ، كتب الصحافيان أندرو إنغلاند ولورا بيتل في صحيفة «فايننشال تايمز» أن الدور العسكري والمدني المتزايد لأنقرة في شمال سوريا يوفر لها جسراً لمحاربة «حزب العمال الكردستاني»، إلا أن ذهابها أبعد من ذلك قد يثير لها مشاكل دولية.

يرى محللون أن هناك عدة عوامل وراء إعلان أردوغان عن حملة جديدة، منها شعور أن روسيا والغرب منشغلون بحرب أوكرانيا ومحاولة تعبئة قاعدته في الانتخابات العام المقبل والوضع الاقتصادي الصعبوفي تحقيق ميداني، روى الصحافيان أنه عند غروب الشمس تتحول نقطة الحدود في بلدة أونجو بينار في منطقة كلس، ازدحاماً خانقاً مع عودة الشاحنات التي دخلت محملة بالبضائع إلى الأراضي السورية فارغة إضافة لعودة المسؤولين الأتراك والموظفين الذين يمثلون كل مؤسسات الدولة وحتى الرياضة إلى نقطة الحدود ومنها إلى مدنهم، بعد يوم عمل.

ويقول مسؤول تركي: «كل مؤسسة تخطر ببالك (في تركيا) هي هناك». ويقدر أن حوالي ٣٠٠ عامل تركي و٢٠٠ شاحنة تقطع النقطة الحدودية وهي واحدة من ثماني نقاط على الحدود التي تمتد بطول ٩٠٠ كيلومتر.

ويعكس هذا المشهد الـدور المتزايد لتركيا في تشكيل مستقبل سوريا بعد العمليات العسكرية التي قامت بها لمنع المسلحين الكرد الذين تعتبرهم إرهابيين. ومنذ تقدمت الدبابات التركية أول مرة قبل ستة أعوام، أصبحت العملية العسكرية مهمة ولامست كل مظاهر الحياة المدنية والأمنية في الجيوب الثلاثة التي يعيش فيها مليونا سوري. وتعكس هذه المهمة أكبر تأثير لتركيا في دولة عربية منذ انهيار الخلافة العثمانية عام ١٩١٨ وربما تتوسع إذا نفذ الرئيس رجب طيب أردوغان وعيده بحملة عسكرية جديدة. إلا أن ذلك سيثير القلق أكثر حيال استراتيجية تركيا طويلة الأمد

> هناك عدة عوامل وراء إعلان أردوغان عن حملة جديدة

ودور القوى الخارجية في النزاع السوري الذي مضى عليه عقد من الزمان.

تشرذم

وبات تشرذم سوريا خلال العامين الماضيين أمراً واقعاً.

وتقول دارين خليفة، المحللة بشؤون سوريا في مجموعة الأزمـات الدولية ببروكسل: «لا أحد يريد الحديث بصراحة لأنه مثير للجدل السياسي، والأمريكيون لا يريدون الشعور بأنهم يسهمون بهذا وتركيا لا تريد أن يتحدث أحد عنه»، و «لكن الواقع هو أن ديناميات النزاع ورهاناته تحفز القوى الأجنبية على البقاء في سوريا. وطالما بقيت فسيظل الانسداد الحالي ويشبه حالة تقسيم فعلي» للبلاد.

وفي المناطق الثلاث التي تديرها تركيا يتعلم تلامذة المدارس اللغة التركية ويعالج المرضى في المستشفيات التي بنتها تركيا وتضاء أنوار المنازل والشوارع بالكهرباء من تركيا. وباتت الليرة التركية العملة السائدة في التجارة، ويتم استخدام البريد التركي لتحويل رواتب العاملين السوريين وفيه تـودع أمـوال المجالس المحلية. ويشرف حكام المناطق الحدودية على عملية تعيين وعزل الموظفين في المناطق السورية المتاخمة. وفي المجال الأمني، تقوم تركيا بتدريب ودفع رواتب أكثر من ٥٠ ألف مقاتل سوري ونشرت قواتها في داخل سوريا وأقامت قواعد عسكرية ضخمة على الجبهات وجداراً بطول ٨٧٣ كيلومتراً. والهدف الرئيسي لأنقرة في المنطقة هو إضعاف المقاتلين الكرد الذين استغلوا النزاع ودورهم الحيوي في مكافحة «داعش» وقاموا بترسيم مناطقهم الخاصة. وأقاموا إدارتهم المدنية في منطقة غنية بالمصادر الطبيعية من النفط والغاز والأراضي الزراعية.

لكن تركيا تعتبر «وحدات حماية الشعب» امتدادا لـ«حزب العمال الكردستاني» الذي يشن حرباً داخل تركيا. وصنفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المنظمة كإرهابية. واعترف المسؤولون الأمريكيون بعلاقتها مع وحدات حماية الشعب.

لكن واشنطن أغضبت أنقرة ووقفت إلى جانبهم حيث اعترفت بدورهم في قتال «داعش».

منطقة آمنة

وخطط أردوغـان لإنشاء منطقة آمنة لترحيل اللاجئين السوريين وعددهم ٣٫٧ مليون نسمة حيث بات وجودهم في البلاد مصدرا للتوتر. ولكن العمليات العسكرية وضعت الجنود الأتـراك في محاور حرب أجنبية وكلفت أنقرة مليارات الدولارات ووترت علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية

> وبات تشرذم سوريا خلال العامين الماضيين أمرا واقعا

وأثارت اتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان وتهدد باندلاع مواجهة عسكرية مع الرئيس السوري بشار الأسد وداعميه من الخارج. لكن أردوغان أخبر نواب البرلمان في يونيو (حزيران) أنه يخطط «لمرحلة جديدة» من هدفه بناء «محور آمن» بعمق ٣٠ كيلومتراً من الحدود وبهدف إخراج المقاتلين الكرد من مدينة منبج، غرب الفرات وبلدة أخرى وهي تل رفعت الواقعة بعيداً في الغرب. وقال: «سنطهر تل رفعت ومنبج من الإرهابيين» و«سنعمل نفس الشيء مع بقية المناطق، خطوة، خطوة».

ويلفت الدبلوماسيون إلى أنه لا أدلة كثيرة على أن العملية العسكرية قريبة، في وقت حذرت فيه روسيا وإيران والولايات المتحدة من توغل عميق في الأراضي السورية بشكل سيؤدي إلى نزاع عسكري أوسع. إلا أن القادة الأتراك في داخل سوريا أبلغوا سلطات المعارضة المحلية بضرورة تحضير المقاتلين من «الجيش الوطني السوري» وفقاً لمدير المكتب السياسي للجيش الوطني السوري محمود الليطو. وأضاف أن تركيا نشرت قوات وأسلحة على طول الحدود «وحتى الشهر الماضي كانت تركيا جادة بشأن العملية».

ومع ذلك هناك تباين في مواقف السوريين عندما يتحدثون عن الحياة في ظل الحماية التركية، فرغم شعور الكثيرين بالامتنان لتركيا لكن هناك تظلمات اقتصادية وأمنية. فقد فرت أسماء من منطقة حلب قبل عامين إلى البلدة الحدودية أعزاز ولكنها تقول: «لا يمكنني القول إننا نشعر بالأمن الكامل في أعزاز، لكن لو قارنتها بمناطق أخرى فهي أكثر أمنا».

وأضافت أن البلدة التي كانت صغيرة «تكبر يوماً بعد يوم» ولكنها تشتكي من قلة الوظائف وحجم التأثير التركي على السلطات المحلية «ومعظم الناس يعتقدون أن وجود تركيا هنا هو من أجل مصالحها» و«ليس لصالح السوريين». لكن لو انسحبت تركيا «فسنشعر بالخوف لأن تركيا هي الخيار الوحيد لنا والأسد وروسيا سيأتون» كما تقول أسماء.

الغرب منشغل بأوكرانيا

ويرى محللون أن هناك عدة عوامل وراء إعلان أردوغان عن حملة جديدة، منها شعور أن روسيا والغرب منشغلون بحرب أوكرانيا ومحاولة تعبئة قاعدته في الانتخابات العام المقبل والوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر فيه تركيا.

لكن أنقرة كما تقول خليفة ترى في «وحدات حماية الشعب» تهديداً لا يتعامل مع أحد بجدية.

و«سواء وافقنا أم اختلفنا على دولة منفصلة إلا أن الجميع في أنقرة، سواء كان أردوغان أم قيادة أخرى ستفكر بهذا وتتحرك بناء عليه».

واشنطن عن محادثات فيينا: اكتملت و الوقت ينفد

*فريق الرصد والمتابعة

أفـاد منسق مجلس الأمـن القومي للاتصالات الاستراتيجية في البيت الأبيض، جون كيربي، الخميس٢٠٢٢/٨/٤، بأن المحادثات النووية مع إيران «اكتملت تقريباً»، مؤكداً في الوقت ذاته، أن «الوقت ينفد أمام إيران لقبول الاتفاق».

وقال كيربي، إن المفاوضات «اكتملت إلى حد بعيد في هذه المرحلة»، مضيفاً للصحافيين: «لن ننتظر إلى الأبد حتى تقبل إيران بالاتفاق.. هناك اتفاق مطروح.. يجب أن يقبلوه.. الوقت أصبح في ما يبدو محدوداً للغاية من حيث القدرة على التوصل إلى اتفاق».

وتابع: «لن أطلق توصيفاً عليها وأقول (المسعى الأخير)، لكن من الواضح أن الوقت على ما يبدو يضيق

جداً، في ما يتعلق بالقدرة على التوصل إلى اتفاق.. ومرة أخرى، نحث إيران على قبول هذا العرض المطروح على الطاولة».

ويقضي العرض المقترح بموافقة إيران على ضوابط صارمة على قطاعها النووي الذي تؤكد أنه لأغراض مدنية فقط، لكن يشتبه في أنه يخفي برنامجاً عسكرياً سرياً. في المقابل تحصل إيران على رفع تدريجي لعقوبات اقتصادية خانقة.

عودة المفاوضات

وفي وقت سابق الخميس، باشر المفاوضون المكلفون بالملف النووي الإيراني لقاءات غير رسمية في فيينا، بعد توقف استمر لأشهر، في محاولة لإحياء الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥.

وللمرة الأولى منذ مارس الماضي، تلتقي الأطراف التي لا تزال منضوية في هذا الاتفاق وهي: إيران وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا بمشاركة غير مباشرة للولايات المتحدة، من أجل إحياء اتفاق ٢٠١٥ الذي من شأنه الحؤول دون امتلاك طهران السلاح الذري.

وكانت محادثات فيينا الرامية لإحياء الاتفاق النووي بدأت في أبريل ٢٠٢١ في العاصمة النمساوية، وبعد ١١ شهراً من المحادثات أعلن مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في ١١ مارس ٢٠٢٢ عن توقف المفاوضات وعودة المفاوضين إلى عواصمهم للتشاور.

توسيع القدرات النووية

وفي وقت سابق الخميس، قال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي، إن بلاده «ستواصل توسيع قدراتها النووية حتى إلغاء الحظر المفروض عليها»، وذلك تزامناً مع استئناف المحادثات في فيينا.

وأضاف إسلامي في مقابلة مع التلفزيون الرسمي الإيراني، أن «الإجراءات الأمنية المتخذة واليقظة الأمنية أدتا إلى وأد العمليات التخريبية الإسرائيلية التي تستهدف المنشآت النووية الإيرانية».

وأشار إلى أن الأنشطة النووية لبلاده تخضع حالياً للمراقبة المستمرة من قبل «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» وفقاً لاتفاق الضمانات، مؤكداً «التزام طهران بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية».

وتعمل إيران على تخصيب اليورانيوم بنسبة نقاء انشطاري ٦٠٪، وهو أعلى بكثير من الحد الأقصى البالغ ٣٫٦٧٪ المحدد بموجب اتفاق طهران النووي لعام ٢٠١٥، في حين أن إنتاج قنبلة نووية يحتاج تخصيباً بدرجة نقاء تصل إلى ٩٠٪.

لا تشغيل لكاميرات الوكالة ما لم يرجع الطرف الآخر للاتفاق النووي

الى ذلك قال مساعد الرئيس الايراني ورئيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية «محمد إسلامي»، أن قيامنا بضخ الغاز في أجهزة الطرد المركزي هو ردنا على الحظر الأمريكي الجديد، تطبيقا لقانون العمل الاستراتيجي

لرفع الحظر وحماية مصالح الشعب الإيراني.

وأضاف إسلامي، على هامش اجتماع مجلس الوزراء الايراني: أزيلت كاميرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المنشآت النووية الإيرانية التي كانت تعمل خارج إطار اتفاق الضمانات (كاميرات المراقبة الإضافية) ولن يتم تشغيلها إن لم يرجع الطرف الآخر للاتفاق النووي.وأكد أن إجراءاتنا تتوافق مع اتفاق الضمانات الشاملة وسنتخذ أي خطوة تضمن مصالحنا، قائلا: سنتراجع عن خطواتنا إذا عادت جميع الأطراف إلى الاتفاق النووي والتزمت بتعهداتها.

وأضاف رئيس منظمة الطاقة النووية، أن قيامنا بضخ الغاز في أجهزة الطرد المركزي هو ردنا على الحظر الأمريكي الجديد، تطبيقا لقانون العمل الاستراتيجي لرفع الحظر وحماية مصالح الشعب الإيراني الذي صادق عليه مجلس الشورى الاسلامي.

ولفت الى أن الأمريكيين يعترفون بفشل سياسة الضغط الأقصى وليس لديهم أمل في إنتهاج هذه السياسة، لكننا نشهد السلوك المزدوج والمتناقض لواشنطن والاتهامات الباطلة والواهية التي توجهها لبلادنا منذ ٢٠ عاما.

وطالب اسلامي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ان يتجنب التصريحات السياسية المتأثرة بالكيان الإسرائيلي، مضيفا أن الكيان الصهيوني وأعداء الثورة الإسلامية يحاولون تشديد الضغوط على الشعب الإيراني بمزاعم واهية.

ملتزمون تنفيذ قانون مجلس الشورى

من جهته قال المتحدث باسم الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية، بهروز كمالوندي، في تصريح خاص للميادين إن «الأطراف الأخرى في المحادثات النووية تدرك جيداً أننا ملتزمون تنفيذ قانون مجلس الشورى، والإجراءات الإستراتيجية لرفع العقوبات، لحماية مصالح الشعب الإيراني».

وأوضح كمالوندي أنه «وفقاً لهذا القانون، فإن على إيران إطلاق ١٠٠٠ جهاز طرد مركزي متطور، قمنا سابقاً بإطلاق ٥٠٠ جهاز منها، واستكملناها بـ ٥٠٠ أخرى، وبدأنا بضخ الغاز في أجهزة الطرد»، مؤكداً الاستمرار في عملية التخصيب بما يخدم احتياجات البلاد»، وأشار إلى أن طهران أبلغت مسبّقاً الوكالة الدولية إجراءاتها النووية.

وأكد كمالوندي أنه «في حال عادت الأطراف الأخرى إلى التزام تعهداتها في إطار الاتفاق النووي، فإننا سنعود إلى التزاماتنا أيضاً في إطار الاتفاق».

وأضاف: «لا شك في أن لبرنامج إيران النووي قدرات عددية، لكن إيران لا تحتاج إلى القنبلة النووية نظراً إلى قدراتها الإستراتيجية وفتوى سماحة قائد الثورة الاسلامية، وعليه فإننا لن نذهب في هذا الاتجاه».

بلومبرغ: اتفاق أو لا اتفاق خلال 72 ساعة في فيينا

أفاد دبلوماسيون أن الفجوة التي تفصل بين إيران والولايات المتحدة اتسعت منذ الجولة الأخيرة من المحادثات حول العودة إلى الاتفاق النووي في فيينا مع بداية الجولة الأخيرة من المفاوضات.

تشير التوقعات المتشائمة إلى احتمال محدود للتوصل إلى صفقة قد تخفف من أزمة الطاقة العالميةوأشار المسؤولون إلى ظهور قضيتين جديدتين على الأقـل في الأشهر الأخيرة، ما أدى إلى زيادة العقبات إلى ستة أو سبعة، مضيفين أن إزالة هذه العقبات تتطلب قرارات سياسية رفيعة المستوى في واشنطن وطهران، رغم ضرورة القيام بذلك خلال ٧٢ ساعة.

وتشير التوقعات المتشائمة إلى احتمال محدود للتوصل إلى صفقة قد تخفف من أزمة الطاقة العالمية.

ويدخل الاتحاد الأوروبـي شهره الخامس عشر في التوسط في المحادثات بين المبعوث الأمريكي الخاص روبرت مالي ونظيره الإيراني علي باقري كني. ورفضت طهران التفاوض مباشرة مع واشنطن منذ تخلت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عن الاتفاق، وأعادت فرض عقوبات عليها.

> لا تزال ايران تشدد على منحها ضمانات قوية بعدم تخلي واشنطن عن الاتفاق مرة أخرى

اليورانيوم

وردت إيران على الانسحاب الأمريكي بتكثيف أنشطتها النووية وتقييد المراقبة الدولية. وراكمت كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب الذي يستخدم في تصنيع أسلحة. وفي وقت زعمت إيران مراراً أن برنامجها سلمي، سعت القوى العالمية إلى إبرام اتفاق نووي للتحقق من هذا الادعاء.

وقال دبلوماسيون أوروبيون إن مخزون إيران المتنامي من اليورانيوم المخصب إلى درجة نقاء ٦٠ في المئة، زاد الوضع تعقيداً. وبدا تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأنشطة النووية نقكة خلاف أساسية.

تعويضات لإيران

ولا يزال الدبلوماسيون يأملون في التوصل إلى نتيجة إيجابية من استئناف المحادثات. وتراجعت إيـران عن مطالبها السابقة بأن تزيل الولايات المتحدة «الحرس الثوري» من لائحة الارهاب الأمريكية، لكنها لا تزال تشدد على منحها ضمانات قوية بعدم تخلي واشنطن عن الاتفاق مرة أخرى.

في المقابل، قال المسؤولون إن الأطراف أحرزت تقدماً بشأن تعويضات محددة من شأنها أن تضمن عوائد اقتصادية لإيران إذا انسحبت واشنطن من الاتفاق، وفقاً لوكالة «بلومبرغ».

وكتب منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبـي جوزيب بوريل، الأسبوع الماضي، في صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية: «استنفدت مساحة التنازلات الكبيرة الإضافية. وضعت على الطاولة نصاً يتناول بالتفصيل الدقيق رفع العقوبات بالإضافة إلى الخطوات المطلوبة في المجال النووي.»

ويقول الدبلوماسيون إن السياسة قد تمنع أياً من الجانبين من تبني مقترحات الاتحاد الأوروبي، إذ تعرف إيران أن التخلي عن مكاسبها النووية سيعني التضحية بالنفوذ التفاوضي الذي تراكم على مدى سنوات.

وفي الولايات المتحدة، حيث المعارضة للاتفاق النووي قوية في كلا الحزبين، قد يكون الاتفاق مع إيران صعباً على الرئيس جو بايدن الذي يخاطر الديمقراطيون فيه بالفعل بفقدان السيطرة على الكونغرس في انتخابات التجديد النصفي لشهر نوفمبر (تشرين الثاني).

محمد صالح صدقيان:

ماذا تريد إيران.. وماذا نريد نحن العرب؟

*المركز العربي الايراني للحوار

ما بين الدول العربية وإيران سجال طويل يمتد لأكثر من أربعين عاماً وتحديداً منذ العام ١٩٧٩ تاريخ إنتصار الثورة الاسلامية في إيران وقيام الجمهورية الاسلامية على انقاض الحكم الشاهنشاهي الذي كان يرتبط مع جميع الدول العربية دون استثناء بعلاقات جيدة لا بل مميزة، برغم انه كان شرطي الولايات المتحدة في المنطقة وليس في الخليج فحسب. لا أريد أن أُوصّف نظام شاه إيران ودوره الاقليمي وتأثير ذلك على قضايا العرب ولا سيما قضية فلسطين؛ لكني أريد أن أحاول الإجابة على السؤال الآتي: ماذا تريد إيران من المنطقة وماذا تريد دول المنطقة من إيران؟ الجواب على هذا السؤال يشكل المدماك الأول في محاولة وضع العلاقات الإيرانية العربية على السكة الصحيحة؛ وصولاً إلى تطويرها وإستدامتها لمصلحة كل شعوب المنطقة.

لا أريد تبسيط هذه العلاقة؛ كما لا أريد القول بعدم وجود مشاكل بين الجانبين؛ بل على العكس من ذلك. هناك مشاكل كثيرة وحقيقية لا يمكن تجاوزها بهذه البساطة وتتعلق بالمفاهيم والثوابت السياسية التي يلتزم بها كل جانب.

جادة المشكلة ليست ذات اتجاه واحد وانما ذات اتجاهين استنادا للقضايا الاستراتيجية التي تتمسك بها جميع الاطراف خصوصا ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتواجد نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة. هذه المشكلة الاولى وهناك مشاكل اخرى تتعلق بتعريف الامن القومي والاقليمي وحدود هذا التعريف وعلاقة كل نظام سياسي بهذه الحدود داخل الاقليم.

يبدو لي ان جولات المباحثات الخمس التي جرت بين طهران والرياض برعاية عراقية في بغداد لم تحسم المشاكل العالقة بين الجانبين، لكنها حقّقت نتائج ايجابية ليس لانها نجحت في حل هذه المشاكل وانما لاقتناع الطرفين

بضرورة التقارب ووضع حد للإشتباك الأمني ـ السياسي الذي لم يخدم كلا الطرفين.. وعليه انتهت تلك المباحثات بالتفاهم على رفعها إلى المستوى السياسي ـ الدبلوماسي في الجولة المقبلة.

في القضية الاستراتيجية، لا يبدو في الامد المنظور ان طهران مستعدة للتنازل عن ملف حيوي كالملف الفلسطيني، وبالتالي ستستمر في دعم الحركات التي تقاوم الكيان الصهيوني الغاصب سواء في الاراضي الفلسطينية المحتلة او خارجها.

هذه حقيقة تثبتها مفاوضات فيينا النووية وهي تستند على حقيقة ان هذا الكيان قام على اساس العدوان والاحتلال وهو يريد اخضاع المنطقة لاهدافه التوسعية مستعيناً بالنفوذ الذي يمتلكه في الدول الغربية وهو لا يريد اقل من تجزئة المُجزء وتقسيم المُقسم؛ اضافة الى انه يشكل العامل الاساس في زعزعة الامن والاستقرار في المنطقة.

ولذلك فان هذه "الغدة السرطانية" يجب ان تُستأصل من الجسم الاقليمي حتى يستطيع هذا الجسم العربي ـ الاسلامي العيش بسلام وأمان وإستقرار. من الصعب الإعتقاد أن قراءة الوسط العربي تختلف في هذا المجال عن القراءة الإيرانية لكن ذلك لا يبرر تجاهل حقيقة رضوخ البعض في مراحل معينة لمعادلات ومتطلبات ومصالح دولية؛ ولعل كلمات عدد من الزعماء والقادة العرب امام الرئيس الأمريكي جو بايدن في قمة جدة تعطي بعض المؤشرات على هذا الاعتقاد.

ما هو الحل؟
ومن أين نبدأ؟

اعتقد انه يمكن التوصل الى توليفة واقعية تكاملية لنصرة القضية الفلسطينية. فمن يريد دعم هذه القضية بالسلاح فهذا المعسكر موجود؛ ومن يريد دعمها بالعمل السياسي والمال فعنوان معسكره واضح وبيّن.

اقول ذلك وأنا معتقد أن الأمور ليست بهذه البساطة لكن لا بديل عن حل مُستدام يدمج المسارات من دون تخوين الآخر. تبقى قضية الامن الوطني والقومي والاقليمي.

من الواضح أن كل دولة من دول الاقليم لديها تعريفها الخاص لأمنها الوطني والقومي والإقليمي. ومن الطبيعي ان تكون هذه التعريفات غير منسجمة وربما متعارضة، وهذا أمر طبيعي لا يحمل في طياته شائبة سلبية. ما هو غير طبيعي ان تفشل هذه الدول في تقريب وجهات نظرها عندما تلجأ إلى التنافس لا بل إلى التدافع الامني لتحقيق مصالحها السياسية والامنية والاقتصادية، فتكون النتيجة معكوسة، وهو ما أثبتته الإستحقاقات الأمنية التي شهدتها المنطقة خلال العقدين الأخيرين، إذ تضررت مصالح الجميع وأفسحت المجال أحياناً لتسلل الإرهاب والمنظمات الارهابية والتكفيرية من خرم الخلافات العربية ـ الإيرانية. ان مبادرات من نوع إنعقاد طاولة حوار أو تشكيل منتديات سياسية وأمنية واقتصادية لمقاربة المشتركات أو أي مبادرات على مستوى الجمهور (إقتصاد أو رياضة أو فن أو ثقافة إلخ..) هي الطريقة الأقل تكلفة؛ أما القضايا الإشكالية فيمكن ادارة الحوار بشأنها وجعلها تحت السيطرة، على امل تقريب وجهات النظر في قادم الأيام.

> **"ما هو غير طبيعي ان تفشل هذه الدول في تقريب وجهات نظرها عندما تلجأ إلى التنافس"**

هناك سؤال ساذج: ما الذي يمنع حوارات أو منتديات تضم ٦+١ أو ٦+٣ أو ٦+٤ أو ٦+٥ بين دول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول المنطقة. لماذا نستطيع التفكير بدمج كيان عنصري محتل؛ ولا نفكر بدمج دول اقليمية؟ أعتقد جازماً أن ذلك صعب لكنه ممكن، خصوصاً متى تتوفر الإرادة السياسية والواقعية المطلوبة والظروف المؤاتية.

عادة من يكتب التاريخ هم الكبار والعظماء الذين يستطيعون التأثير في الظروف الجيوستراتيجية من أجل أن تنعم شعوبهم بخيرات بلدانهم وامكاناتها البشرية والمادية.

*محمد صالح صدقيان أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية

محمد المحمود:

ازدهـار التفاهـة.. إلـى أيـن؟

قديما؛ قال أبو الطيب المتنبي:

لولا المَشقّة سَادَ الناسُ كُلُّهم الجُودُ يُفْقِر والإقدامُ قَتَّالُ

فالسيادة ـ كما يتصورها المتنبي ـ هي المنجز الأسمى، وهي عند العرب، أي في نسقهم الثقافي، تقوم على قاعدتين: الكرم والشجاعة. وكلاهما مسار فعل يدخل في أشد المسارات صعوبة وجدّية، إذ الكرم تضحية بما به قوام الحياة، الحياة بضرورياتها التي تنهض بها

أساسا، وبكمالياتها التي تجعلها جديرة بأن تُعَاش في نظر أصحابها. بينما الشجاعة تضحية بالحياة نفسها، بوضعها على حافة الخطر؛ على مدار اللحظة؛ كشرط أساس لِتَحوّل «الفعل» إلى «صفة» تشهد بالامتياز.

وحيث هما، أي الكرم والشجاعة، على هذا المستوى من الجِدية/ الأهميّة، فقليلٌ جِدًّا مَن يُحَاول الاتصاف بهما عن طريق الامتثال لشروط الاتصاف، حتى وإن كان هناك كثيرون يُحَاولون الاتصاف بهما عن طريق الزعم والادعاء المجاني. وبناء على قانون الندرة، تعلو قيمتهما، ويرتفعان في سماء القيم الاجتماعية كعنصرين جاذِبين لمسارات الفعل الإيجابي المُتَعدّي الذي يُوَفِّر بصفة «الكرم» الحياةَ ابتداء، وبصفة «الشجاعة» مُقوّمات الأمان.

هذا من حيث مِحْور الفاعل، وهو الذي ساد في معظم فترات التاريخ. لكن من زاوية موضوع الفعل/ المتلقي، أي من لحظة دخول المتلقي كفاعل حاسم في تحديد قيمة الأشياء والأشخاص، انقلب الوضع إلى الضد؛ لتصبح الأشياء التافهة، الأشياء المُفْقرة لعناصر الجودة، الأشياء سَهلة الاستهلاك (من جهة كونها سهلة الانتاج أصلا)، هي الأشياء ذات القيمة، إذ هي الأقوى حضورا بقوة زخم جماهيرِ المستهلكين.

صحيح أن الالتفاف الجماهيري الواسع حول الخرافي واللاهي والتافه والغرائبي والمضحك والمُسَلّي والفوضوي له تاريخه الذي لا يُنْكر، مقابل ضآلة جمهور الجاد والعقلاني والمتسق/ المنتظم في صيرورة فعل أو قول. فالمفكر الفرنسي/ جوستاف لوبون كثيرا ما أكّد (وخاصة في كتابيه: «الآراء والمعتقدات» و«سيكولوجية الجماهير») على أن الجماهير تنفر من العقلاني والجِدّي والصادق، وتنجذب بشدة إلى الخرافي واللاّهي والعاطفي والغرائبي والفوضوي.

ومن قبل ذلك بأكثر من ألف عام، لاحظ ابن قتيبة (في القرن الثالث الهجري) أن ما يجذب الجماهير ويُغْريهم بالاستماع، إنما هو التافه بالجملة.

قال: «القصاص على قديم الزمان، فإنهم يُمِيلون وجوه العوام إليهم، ويستدرّون ما عندهم بالمناكير والغريب والأكاذيب من الحديث. ومن شأن العوام القعود عند القاصّ، ما كان حديثه عجيبا، خارجا عن فطر العقول أو كان رقيقا يحزن القلوب ويستغزر العيون» (ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص٢٧٩؛ نقلا عن محمد اليوسفي، «فتنة المتخيل» ج٢ص١٧).

> **مسار ازدهار التفاهة وقوة تأثير التافهين، لا يدعو للتفاؤل**

وهي ذات المعاني التي ألحَّ عليها ابنُ الجوزي (عاش في القرن السادس الهجري) في كتابه «تلبيس ابليس» عندما تحدّث عن «القُصّاص» وغرائبهم اللاّمعقولة التي تجذب بتفاهتها وتهافتها الجماهير، ويكون الالتفاف عليهم شديدا بحجم هذه التفاهة، وهو ما يغريهم، أي القصاص، بمزيد من الغرائبية واللامعقولية؛ لاجتذاب أكبر قدر من الجماهير المسحورة أبدا بالوجداني/ العاطفي واللاّمعقول.

نعم، كل هذا صحيح، وصحيح أيضا أنه امْتَدَّ إلى عصرنا الحديث، وعرف الجميعُ أن صفحة رياضية أو صفحة فضائحية تُعْنى بالأخبار التافهة، في جريدة/ صحيفة ما، تحظى دائما بأضعاف ما يمكن أن يحظى به مقال جاد أو تحقيق صحفي مُوَثَّق في الصحيفة نفسها. فمعروف أن صفحات الرياضة والفن وأخبار المشاهير كانت هي الضامنة لمقروئية كثير من الصحف، بل وكثير منها كانت

تعتمد على «هذه التفاهة» في النهوض بمسؤوليتها المادية، وبالاحتيال لتمرير رسالتها الثقافة في العموم.

كل هذا صحيح. ولكن كل هذا كان في إبّانه مجرد ظاهرة، ولم يكن قانونا عاما، أو لم يكن ظاهرة لها طابع الإحاطة والشمول.

بمعنى أن التفاهة لم تكن شرطا للحضور، للفعل العام، للتأثير الساحق، لم تكن تُلغي ما سِواها؛ حتى وإن كانت تُزَاحمه وتَحُدّ من فاعليته. فمثلا، كان بجانب «القصاص» في عصر ابن قتيبة وفي عصر ابن الجوزي، ابنُ قتيبة ذاته وابن الجوزي، وكانا فاعلين بقوة تأثيرهما؛ رغم جماهيرية القصاص والمشعوذين والمهرجين.

لم يكن ابـن قتيبة أو الجاحظ أو أبو تمام أو البحتري أو أبـو علي القالي أو المتنبي أو أبو حيان التوحيدي أو المعري مثلا، مضطرين لتقمّص أدوار التفاهة، لـم يـكـونـوا مضطرين للتنازل عن شرط العلم أو شرط الجمال الفني لِيَتَمكّنوا من الظفر بالامتياز المادي والمعنوي في عصورهم، على اختلاف شروط هذا الامتياز وتباينها في المكان والزمان.

اليوم، تزدهر التفاهة بفضل جَمْهَرة الإعلام عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

اليوم، أصبح العبثي والمُضْحِك واللاّمعقول والمُضَاد للعلم والخرافي والغرائبي يُنْتِجه الجميعُ ويستهلكه الجميع.

بعد ثورة الانترنت، يقضي الفرد العربي العادي أربع أو خمس أو ست ساعات (وربما أكثر !!!) على وسائل التواصل الاجتماعي يُغَذّي بالتافه ويَتَغذّى به. وربما لو خصص نصف هذه الساعات للقراءة الجادة؛ لا ستطاع في عشر سنوات قراءة أمّهات كتب الأدب والتاريخ والفلسفة. لا تجد في الألف واحدا من كل هذه الملايين الغارقة في بحر التفاهة المتلاطم مَن قرأ «العقد الفريد» لابن عبد ربه، أو «عيون الأخبار» لابن قتيبة، أو «رسائل الجاحظ»، أو «زهر الآداب» للحصري، أو «تاريخ بن الأثير»، أو دواوين شعراء العربية الكبار، أو أهم روايات الأديب العربي العالمي/ نجيب محفوظ. بينما قد تجد في الألف ٩٩٩ كلهم قد شاهدوا آخر مقطع سخيف على وسائل التواصل، وكثير منها أعاد تدويره بطبيعة الحال!

إن المنتج التافه أيا كان، يستقطب الجماهيرية. وبعمق درجـة التفاهة، تتسع دائـرة الجماهيرية. والجماهيرية اليوم قـوّة مـاديـة ومعنوية، وبالتالي، ستفرض قانون التفاهة على الجميع؛ لأنها الأشد تأثيرا حتى على أولئك الذين يظنون أنهم بمنجاة من آثارها المدمرة. بل حتى أولئك الـذيـن يـظـنـون أنهم يحاربونها سيخضعون لقانونها من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

> **مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي يعبرون على الدوام عن رغبتهم في ترك حياتهم الرقمية**

في النهاية، تبقى الأسئلة المؤلمة: هل ازدهار التفاهة سيسير في خط صاعد على الدوام؟ هل هو ازدهار يُعبّر عن انتصار نهائي وشامل؟ أم هل سيتكفل الزمن، المشحون بالتحديات المصيرية، باستخلاص العناصر الأكثر معقولية، عبر آلية الانتخاب الطبيعي؟

للأسف، مسار ازدهار التفاهة وقوة تأثير التافهين، لا يدعو للتفاؤل، على الأقل؛ في حدود المستقبل المشهود.

*موقع فضائية»الحرة»الامريكية

محمد المنشاوي:

أي نظام دولي قيد التشكيل؟

بعد خمسة أشهر من بدء الحرب الروسية على أوكرانيا، لا تزال المعارك مشتعلة في شرق أوكرانيا مع عدم حسم روسيا لأهدافها المعلنة بعد، وعدم قدرة أوكرانيا المدعومة بما يفوق ٧٠ مليار دولار من المساعدات العسكرية الأمريكية والغربية، على منع التقدم الروسي.

ومع استخدام روسيا ببراعة سلاحي النفط والغاز، تلاشى التفاؤل الغربي المبكر بأن هزيمة روسيا في أوكرانيا حتمية، وتلاشى اليقين في تشكيل جبهة عالمية تعارض الخطوة الروسية تضم قوى غير غربية مثل الصين والهند والبرازيل.

ورغم ما يجمع روسيا والصين من إرث عدائي وتنافسي، إلا أن بكين اختارت الحياد الإيجابي تجاه روسيا مفضلة علاقاتها التجارية الواسعة معها على ضغوط الغرب، وهى نفس النتيجة التي حسمتها الهند والبرازيل والكثير من القوى الإقليمية حول العالم مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وإندونيسيا.

لم يدعم الموقف الأمريكي المتشدد تجاه روسيا سوى دول حلف الناتو ــ باستثناء تركيا والمجر ــ ومجموعة السبع G٧ التي تضم معها كندا واليابان وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا.

تمثل أزمة أوكرانيا في أحد جوانبها تحديا وجوديا للنظام الدولي الذي دشنت له ودعمته وهيمنت عليه واشنطن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في أربعينيات القرن الماضي.

تتفق روسيا والصين بالأساس، ومعهما إيران،

> اشتعال «الحرب الثقافية» داخل المجتمعات الغربية يمثل تهديدا كبيرا للنظام الدولي الغربي

على ضرورة مواجهة ما يعرفه العالم من هيمنة الغرب بقيادة أمريكا. وتؤمن هذه الدول أنه رغم قوة مجموعة الدول السبع التي تمثل ٤٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي العالمي، و٥٢٪ من حجم الإنفاق العسكري العالمي، إلا أن هذا التكتل يمتلك في الوقت ذاته نقاط ضعف هيكلية.

اعتبر المفكر الأمريكي والتر رَسِل ميد أن هناك ثلاث نقاط ضعف في النظام الغربي المُسيطر عليه أمريكيا تمنح الدول الرافضة له بعض الأمل في سعيهم لتحدى بنية النظام العالمى، وإنهاء هيمنة واشنطن عليه.

أول هذه النقاط يتعلق بالجانب الاقتصادي الحمائي الذى تتجه إليه أمريكا وغرب أوروبا، وقد دشن لهذا الاتجاه بصورة واضحة الرئيس السابق دونالد ترامب.

تقلل السياسات التجارية الحمائية من الجاذبية الاقتصادية للنظام الغربي بالنسبة للكثير من دول العالم الثالث والاقتصاديات الصاعدة. ودعمت سياسات ترامب المعروفة باسم «أمريكا أولا» في جانبها الاقتصادي والتجاري من جاذبية النموذج الصيني على النموذج الأمريكي في العديد من أقاليم العالم.

ثاني هذه النقاط يتعلق بالقيم والمبادئ التي ينادى بها الغرب ويدعى التمسك بها وعلى رأسها عالمية قضايا حقوق الإنسان والتغيرات البيئية. إلا أن نظرة سريعة على سجل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وإدارة بايدن على رأسها، يرى العالم تناقضا واضحا في ادعـاءات الغرب والولايات المتحدة.

ومثل لقاء بايدن الأخير بقادة المملكة العربية السعودية وولى عهدها دليلا كافيا لإبراز الخواء الأخلاقي الذي تنادى به واشنطن وتطلب من العالم الالتزام بمعايير حقوق الإنسان لا تلتزم هي بداية بها كما يظهر في سياساتها الخارجية.

وفيما يتعلق بالقيم تنادى الولايات المتحدة والدول الغربية بالمساواة في عالم اليوم، إلا أن نظرة سريعة على تشكيل عضوية الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن نجد عدم وجود ممثل للملايين من الأفارقة أو الشعوب الآسيوية واللاتينية، في حين يمثل أوروبا وحدها ثلاث دول هم فرنسا وبريطانيا إضافة لروسيا.

وثالث العقبات التي تمثل تهديدا كبيرا للنظام الدولي الغربي ما نراه بوضوح في اشتعال «الحرب الثقافية» داخل المجتمعات الغربية وعلى رأسها

> رغم إرث عدائي تنافسي يجمع روسيا والصين، اختارت بكين الحياد الإيجابي

المجتمع الأمريكي.

وعليه ففاقد الشيء لا يعطيه، ومع استعار الصراع حول قضايا مثل الإجهاض وحق حمل السلاح والعنصرية وحقوق المثليين والمثليات والمختلفين والمختلفات جنسيا، ودور الدين في المجتمع، يصبح عسيرا على الولايات المتحدة أو الغرب التبشير بنموذج اجتماعي أو نسق أخلاقي عالمي حيث ترفض أغلبية دول العالم التوجه الغربي فيما يتعلق بالحقوق والحريات الجنسية لمواطنيها ومواطناتها. ويتساوى هنا المجتمعات الصينية والروسية مع نظرائها في السعودية وإيران ونيجيريا وإندونيسيا، وأغلب دول الجنوب.

لا يدعم الانقسام السياسي الأمريكي الداخلي والمتزايد بين الجانبين الجمهوري والديمقراطي النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا، بل يسهل من مهمة روسيا والصين في تحديه.

ورغم الاتفاق العام في ملفات السياسة الخارجية بين الحزبين على ضرورة مواجهة الصعود الصيني والتهديدات الروسية، يقف الحزبان عاجزين أمام نفوذ الشركات الأمريكية ورأس المال الساعي لمزيد من الاعتماد المتبادل اقتصاديا وتجاريا وماليا، وتجاهل الجوانب السياسية والأخلاقية في علاقاتهم بالصين وحتى روسيا.

وسمحت طبيعة العاصمة واشنطن وانفتاحها من خلال آلية اللوبيات القانونية وغير القانونية على وجود جيش من أصحاب المصالح، الكثير منهم أعضاء سابقون بالكونجرس، الذين يخدمون أجندات صينية دون اكتراث بالمصالح الأمريكية أو بالنظام الدولى الذى ترغب الصين في تغييره لصالحها.

كما تقود شركات أمريكية كبرى مثل وول مارت وآبل ومايكروسوفت لوبيات واشنطن من أجل التشبث بعلاقات تجارية مع الصين تتجاهل أي قيم تدعيها الولايات المتحدة أو الغرب. وتسهم هذه الشركات بصورة غير مباشرة في تغيير بنية النظام الدولي لنظام جديد ستكون هي ذاتها على رأس ضحاياه.

* محمد المنشاوي كاتب صحفي في الشؤون الأمريكية من واشنطن

المصدر | الشروق المصرية

د. يوسف مكي:

أوضاع اقتصادية عالمية صعبة

حدثت أزمة التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، في فترة صعبة جداً بالنسبة إلى العالم بأسره، فقد جاءت بعد مرحلة كساد وانهيار اقتصادي، عانت منه بشكل خاص البلدان الأكثر فقراً. وجاء التدخل الروسي، وردود الفعل الغربية، تجاه هذا التدخل، لتضاعف من هذه الأوضاع، بما يهدد الأمن الغذائي العالمي، ويسهم في غياب الاستقرار السياسي. ولعل الأزمة الاقتصادية الراهنة هي الأكثر حدة منذ الأزمة الاقتصادية الشهيرة، التي شهدها العالم عام ١٩٢٨م، والتي كانت واحدة من أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

ويكفي في هذا السياق، أن نذكّر بتخلخل الأوضاع الاقتصادية والسياسية في أمريكا والقارة الأوروبية، وهي البلدان الأكثر رخاء وتقدماً على الصعيد الاقتصادي فوق كوكبنا الأرضي.

فالولايات المتحدة، وهي الدولة الأكثر تقدماً على صعيد الصناعة والاقتصاد، باتت تعاني بشكل كبير، من نتائج العقوبات التي فرضتها على الاتحاد الروسي، بعد إقدام إدارة الرئيس بوتين، على إشعال ما بات يطلق عليه بالعملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا.

وقد تبعت الدول الأوروبية والآسيوية، من حيث ارتفاع أسعار الغار الطبيعي والكهرباء، بما ألحق ضرراً كبيراً، بالمنظومة الصناعية الأمريكية. وقد عبرت إغلاقات مصانع الأسمدة والصلب والكيماويات الأوروبية، ثم توقفت مصانع ضخمة لإنتاج الورق ومعالجة فول الصويا والإلكترونيات في آسيا، عن حدة الأزمة الاقتصادية الراهنة، تاركة بصمات ثقيلة على الصناعة الأمريكية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، في نهاية يونيو/ حزيران الماضي، أُبلغ ٦٠٠ عامل في ثاني أكبر مصنع للألمنيوم بأمريكا ويشكل إنتاجه ٢٠٪ من الإمدادات المحلية أنهم سيفقدون وظائفهم لأن المصنع لا يستطيع تحمل كلفة الكهرباء التي تضاعفت ثلاث مرات في غضون أشهر. وفي السياق نفسه، أشارت شركة «سنتشري ألمنيوم» إلى أنها ستوقف العمل في مصنع هاويسفيل بولاية كنتاكي لمدة تصل إلى عام، مخرجة بذلك أكبر مصانعها الثلاثة في الولايات المتحدة من الخدمة. ويعد هذا القرار من أكبر المؤشرات على ما يمكن أن يحدث من انهيارات اقتصادية مستقبلية، على أمريكا والقارة الأوروبية، والعالم باسره، في حال استمرت العقوبات المفروضة على روسيا، وما يمنح هذا الاستنتاج مصداقية أكثر، هو تحذير مجموعة من المصانع عبر الغرب الأوسط الأمريكي الهيئات التنظيمية الفيدرالية المعنية بالطاقة في مايو/ أيار من أنها على وشك الإغلاق طيلة الصيف، أو لفترة أطول، بسبب ما وصف بتكاليف الكهرباء «غير العادلة وغير المنطقية».

لقد تضاعفت أسعار الغاز الطبيعي منذ بداية يونيو/ حزيران ثلاث مرات، مقارنة بما كانت عليه قبل عام، ما يهدد الأسر والشركات على حد سواء، وتحميلها مسؤولية دفع فواتير خدمات لم يشهد مثلها من قبل. ويتوقع أن تحقق أسعار الكهرباء للعملاء الصناعيين أعلى مستوياتها على الإطلاق بنهاية هذا الصيف، بناء على تنبؤات الحكومة الأمريكية.

وتشير تقارير أمريكية رسمية إلى أن ساعات العمل الإضافي انخفضت في قطاع التصنيع بالفعل لثلاثة أشهر متتالية، في أطول امتداد هبوطي لها منذ ٢٠١٥. كما تراجع مؤشر أنشطة التصنيع في الولايات المتحدة في يونيو/ حزيران لأدنى مستوياته في عامين مع انكماش الطلبات الجديدة.

وفي أمريكا تحديداً، تسببت كثير من العوامل بارتفاع أسعار الطاقة هذا العام، يأتي على رأسها التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، والزيادة اللاحقة في صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي إلى الأسواق الخارجية والطقس المتطرف الناجم عن تغير المناخ، فضلاً عن تحييد محطات توليد الكهرباء القديمة التي تعمل بالوقود الأحفوري بوتيرة قياسية. ويضاعف من حدة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتحدة، ما أظهرته بيانات من وزارة الخزانة الأمريكية، أن اليابان والصين، قلصتا حيازاتهما من سندات الخزانة بالأشهر الماضية، إلى أدنى مستويات منذ أعوام عدة.

ولا شك في أن رفض الدول المنتجة للنفط زيادة إنتاجها للتعويض عن النفط الروسي، قد أسهم في استفحال أزمة الاقتصاد الأمريكي.

> **وقف الانهيار الاقتصادي الذي يمر به العالم، بحاجة إلى عمل مبدع وخلاق**

لا يبدو في الأفق القريب أي مخرج للأزمة من غير تغيير في الاستراتيجيات والمواقف السياسية، تجاه ما يجري على الساحة الأوكرانية. وستتواصل الأزمات السياسية التي أدت إلى رحيل رئيس الحكومة البريطانية، ونظيره الإيطالي عن منصبيهما، وربما أسهمت في رحيل أو الإطاحة بعدد آخر، من رؤساء حكومات الدول أخرى.

إن وقف الانهيار الاقتصادي الذي يمر به العالم، بحاجة إلى عمل مبدع وخلاق، وانتهاج سياسات جديدة، قوامها عدم التدخل في شؤون البلدان الأخرى، وتحقيق توازن الأمن الدولي، وعدم تفرد دولة ما بالهيمنة على مصير العالم، وما لم يتحقق ذلك، فليس أمامنا سوى المزيد من الانهيارات والخراب.

*صحيفة» الخليج «الاماراتية

حمد الماجد:

عـش الشعبويـة اللاسـعة

ثمة أنواع من العصب لا يليق بعاقل، أن يلامسها إلا بحذر شديد ولغة راقية ذكية مهذبة تمر على الجرح لمعالجته ولا تسبب وجعاً: العصب العرقي والعصب الديني والعصب المناطقي والعصب القبلي والعصب الفكري والعصب الطائفي وأعصاب أخرى، ومن لامس واحداً منها برعونة فليتحمل لسع الدبابير الذي حشر نفسه في عشها وليتحمل أعراضها الجانبية.

والناس لا تلوم أحداً أحب دينه أو وطنه أو طائفته أو بلدته أو عرقه أو قبيلته أو عشيرته أو لغته أو لهجته أو تراثه، ولو بالغ في الفخر كما كان يفعل الشعراء قديماً وحديثاً ولا تثريب عليهم، لكن حين يطال الفخر انتقاص «الغير» القبلي والعشائري والمناطقي والعرقي والتراثي بالتوبيخ والازدراء والتحقير أو بالتجاهل، فهذا بالتأكيد سيفتح باب الجحيم على ردات فعل عاقلة ومجنونة.

ومن الأخطاء الشائعة المؤسفة في العالمين العربي والأعجمي الانـزلاق الإعلامي والشعبوي نحو احتقار وازدراء الشعوب والجغرافيا والتاريخ والأعـراق نتيجة الخلافات السياسية والأحـداث الرياضية والنزاعات الطائفية، وكلنا يذكر التنابز بالألقاب بين شعبين كريمين

> شريحة كبيرة من إعلاميي البرامج الحوارية الجماهيرية تحولوا إلى طرح شعبوي

عريقين نتيجة أحداث مباراة بين منتخبين تخللتها أحداث عنف مؤسفة، وكان من الطبيعي أن ينساق السفهاء وقليلو العقول نحو المهاترات المتبادلة، فكل بلد في الدنيا لا يخلو من السفهاء والمشاغبين.

لكن ما ليس طبيعياً ولا مقبولاً حين ينحرف وينجرف إلى هذا المستنقع «الشعبوي» الآسن بعض الإعلاميين وكُتاب الرأي الذين من المفترض أن يكونوا «رمانة الميزان والتوازن» ولجاماً للعنصرية والتعصب،

وواقع الحال أن شريحة كبيرة من إعلاميي البرامج الحوارية الجماهيرية (talk show) تحولوا إلى طرح شعبوي (ما يطلبه المستمعون) عينهم على الجماهير لا مواجهة تيار السباب والشتائم الجماهيري ولجمه.

وبالنسبة للعصب الطائفي على وجه التحديد، فهناك خيط رفيع بين الطائفية الكريهة التي تعمد إلى شرخ اللحمة الوطنية باستفزاز الأقليات الدينية والطائفية، وبين التحذير من تغول وتوغل أي قوة إقليمية نحو استفزاز واستدراج وتجنيد مواطني الدول الأخرى للانخراط في ميليشيات عسكرية طائفية تدميرية تماماً، كما فعلت وتفعل إيران في العراق ولبنان وسوريا واليمن، وتبذل جهوداً طائفية في بقية دول المنطقة لتكون خراباً يباباً.

والحمل أكبر على المسؤولين الحكوميين التنفيذيين في عدد من الدول العربية للحذر من ملامسة العصب القبلي والمناطقي والمذهبي والتراثي، فقد يُحشَر التنفيذيون العرب في عش الشعبوية اللاسعة، وربما أربك السلم المجتمعي، وهذا ما لا ترضاه زعامات تلك الدول، لأنها تفترض في المسؤولين الحكوميين التنفيذيين أن يعززوا السلم المجتمعي ويقووا اللحمة الوطنية، ويسدوا الباب دون الرياح العاصفة للتعصب الديني والقبلي والإقليمي والتراثي والطائفي.

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

محمد جميل احمد:

فيسبوك و«الإعلام الجديد» !

كلما سمعت عبارة: «ضجت وسائل التواصل الاجتماعي» تحَسّسْتُ أذناي تشويشًا طالما بدا لي باستمرار معبرًا عن جملة يلفها الإيهام ولا يمكن - في تقديري - أن تعكس معيارًا يستحق ما يراد تسويقه في الأخبار للإيحاء بمصداقية ما لتلك العبارة !

إن وسائل التواصل الاجتماعي اليوم هي عالم موازٍ بامتياز لواقعنا، وحين نقول عالم موازٍ فذلك يعني عالمًا افتراضيًا يجوز فيه الكثير من الخروقات غير العادية التي تقع في الكثير من عناصر ذلك العالم وكائناته.

فليس في قياس ضجيج وسائل التواصل الاجتماعي من الأحكام ما يرقى إلى حكم تصدره نتائج استطلاع مركز قياس متخصص للرأي العام مثلاً.

وبالرغم من أن المراد من سبك جملة «ضجت وسائل التواصل الاجتماعي» في الأخبار هو الإيهام بذلك، أي كمقياس للرأي العام! إلا أن المعطيات والتحديثات التي تتوفر عليها تلك الوسائط لا تدل على شيء مطابقاً لذلك في أي مقارنة دقيقة.

ذلك أن التساهل الكبير في إمكانية تسجيل حسابات كثيرة ومزيفة، في الوقت ذاته، للفرد الواحد في منصات التواصل الاجتماعي، كمنصة فيسبوك مثلاً، والتسامح مع ذلك إلى حدود لامتناهية، هو من أكبر العوائق التي تعكس هشاشة تلك الوسائط، وتدل على طبيعة فلسفتها الحقيقية التي أنشئت من أجلها كوسائط تواصلية وليست إعلامية في الحقيقة. فهناك فرق كبير بين؛ تصور تلك الوسائط على أنها وسائط إعلامية (بما يقتضيه الإعلام من معرفة وصناعة ونظام)، وبين تصورها على أنها وسائل تواصلية أي في كونها آليات لإيصال وتبادل ما بين المستخدمين على مستوى اجتماعي تفاعلي.

لكن الفوضى التي ترتبت على سهولة الحصول على الامتياز المجاني في تلك الوسائط والإيهامات التي

> وسائل التواصل الاجتماعي اليوم هي عالم مواز بامتياز لواقعنا

تخلعها تقنياتها في نفوس مستخدميها الغافلين بما تتيح من إمكانيات سهلة في الاستخدام، وتعدد في طرائق التعبير، كتابةً وصورةً وصوتاً،

إلى جانب حقوق أيقونات إبداء الـرأي، والتعليق على الآخرين عبر التفاعل المباشر، والعديد من الميزات الأخرى، كل تلك التيسيرات التي وفرتها ثورة المعلوماتية والاتصال في المنصات المذكورة لا يمكن أن تكون معيارًا لقياس اتجاهات رأي أو ظواهر حياة لقضايا جادة لها علاقة بمعاش الناس ومستقبلهم ومصائرهم الاجتماعية والسياسية مثل الانتخابات السياسية أو غير السياسية في مختلف دول العالم.

ونظرًا للتداخل الكبير الذي يوهم كثيرين بأن تلك الوسائط والمنصات كفيسبوك وتويتر ليست فقط وسائل تواصل اجتماعي، بل كذلك يصفها بأنها منصات إعلامية، (حتى أن البعض أطلق على تلك الوسائط مصطلح «الإعلام الجديد» فإن الزخم الإيحائي الكبير والإقبال الذي لقيته وسائل التواصل الاجتماعي حول العالم ساعد على الإيهام بكونها وسائط تصلح لأن تكون أجهزة رصد معيارية في قياس الرأي العام مثلاً. وللأسف أصبحت عبارة مثل عبارة: «ضجت وسائل التواصل الاجتماعي» التي تأتي في نشرات الأخبار كما لو أنها جملة دالة على معايير الأغلبية والأقلية في أذهان الكثيرين!

ولعل أبرز نموذج للتضليل الذي تم استخدامه في وسائط التواصل الاجتماعي استغلالاً لذلك الإيهام الذي يوحي بشبه بينها وبين وسائل الإعلام؛ ما جرى من تزوير لنتائج الانتخابات الأمريكية عبر تدخل شركة «كامبريدج أناليتيكا» لتزوير نتائج استطلاعات الانتخابات الأمريكية في دورة العام ٢٠١٦ لصالح فوز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وهي قضية أصبحت من أكبر قضايا الرأي العام في العالم، وترتبت عليها الكثير من الإجراءات القانونية، وجلسات التحقيق، كما تسببت في عزل بعض الوزراء في الولايات المتحدة على خلفيتها.

وإذ لا تـزال وسائل التواصل الاجتماعي، كمنصة فيسبوك العملاقة غامضة في مسالة الحريات، وما قد ينطوي عليه سقفها من انحراف سالب في استخدام معنى الحرية، فإن إمكانية الإيهام لا تزال موجودة، لأن استخدامات مئات الملايين من متصفحي منصة فيسبوك جعل منها منصة مستقطبة للعديد من مواد الإعلان التي اضطرت معها الصحف والمواقع الإلكترونية والعديد من الجهات الإعلامية إلى اعتماد صفحات لها في موقع فيسبوك لتنافس في هذا المجال التواصلي الجبار.

أكثر من ذلك؛ اليوم، أصبحت هذه المنصات التواصلية تستقطب بلايين المستخدمين مع إتاحة فضاء مجاني وحر لقابلية بث كل المحتويات الشخصية والرسمية للبشر ودون سقف محدود للحرية، ما أدى في النهاية إلى أن تكون تلك المنصات عوالم افتراضية موازية لعالمنا الواقعي ومؤثرة فيه بقدر كبير ومحيِّر !

*صحيفة «عمان» العمانية

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk